E/2016/41
E/ESCWA/29/12/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة التاسعة والعشرين

13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2016

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة

E/2016/41
E/ESCWA/29/12/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة التاسعة والعشرين

13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2016

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة
بيروت، 2016

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/2016/41
E/ESCWA/29/12/Report

ISSN: 1011-7024

16-00356

منشورات الأمم المتحدة

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها التاسعة والعشرين عملاً بقراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في الدوحة في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016.

وتوزّعت اجتماعات الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين نظرت اللجنة في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة؛ وبحثت في مسائل موضوعية تتعلق بمجالات ذات أولوية في المنطقة ومسائل إجرائية تتعلق ببرامج العمل وسير العمل في تنفيذها.

واستعرضت اللجنة نتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2016؛ وناقشت موضوع دعم الشعب الفلسطيني؛ ونظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019 وتقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة؛ وتناولت قضايا الإدارة العليا.

أما على المستوى الوزاري، فعُقدت ثلاث حلقات حوار تناولت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. وقد اتخذت الإسكوا هذا العنوان موضوعاً لدورتها التاسعة والعشرين، وجرت مناقشته ضمن ثلاثة أبعاد استناداً إلى أوراق بحثية أعدتها الأمانة التنفيذية حول تحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية؛ وتأثير النزاعات والاحتلال؛ ووسائل وأدوات العمل مع الدول في تنفيذ الخطة على مدى الأعوام الخمسة عشر المقبلة.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها إعلان الدوحة بشأن التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة القرارات التي اتخذتها اللجنة، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات حول بنود جدول الأعمال الموضوعية والإجرائية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		2-1	3
الفصل الأول-	**القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها**	3	4
الفصل الثاني-	**موضوع الدورة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية**	31-4	18
ألف-	تحديات تنفيذ الخطة على المستوى الوطني	11-5	18
باء-	تأثير النزاعات والاحتلال على تنفيذ الخطة	20-12	19
جيم-	دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة	31-21	21
الفصل الثالث-	**قضايا وتطوّرات هامة**	89-32	23
ألف-	نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة	44-33	24
باء-	العدالة للشعب الفلسطيني - خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي	53-45	25
جيم-	تفعيل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: من المفهوم والرؤية إلى السياسة والتطبيق	60-54	26
دال-	إدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة	64-61	28
هاء-	مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019	66-65	28
واو-	تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة	83-67	29
زاي-	قضايا الإدارة العليا	89-84	32
الفصل الرابع-	**اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والعشرين**	90	33
الفصل الخامس-	**مسائل إجرائية وتنظيمية**	110-91	34
ألف-	المكان وموعد الانعقاد	93-91	34
باء-	النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة	95-94	34
جيم-	الافتتاح	102-96	35
دال-	الحضور	103	36
هاء-	انتخاب أعضاء المكتب	105-104	36
واو-	وثائق التفويض	106	37
زاي-	جدول الأعمال	108-107	37
حاء-	مكان وموعد انعقاد الدورة الثلاثين للجنة	109	38
طاء-	ما يستجد من أعمال (البند 15 من جدول الأعمال)	110	38
	المرفقات		
المرفق الأول-	قائمة المشاركين		39
المرفق الثاني-	قائمة الوثائق		47

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها التاسعة والعشرين عملاً بأحكام قراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة.

2- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في الدوحة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، في ثماني جلسات عامة، أربع منها لاجتماعات كبار المسؤولين وأربع جلسات مغلقة، بالإضافة إلى ثلاث حلقات حوار وزارية.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها

3- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الثامنة المنعقدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي للبت فيها والإحاطة علماً بها.

إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- نحن، ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعين في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، نجدد تعهدنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]، بما يأخذ في الاعتبار ويلبي خصوصيات المنطقة وأولوياتها التنموية، ويحقق القيادة والملكية الوطنية لعملية التنمية.

2- ونشير إلى أن النجاح في تنفيذ خطة 2030 يتطلب التعاون الوثيق بين كافة الأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء شراكات دولية تقوم على الاحترام والمساواة والالتزام بمرجعية الخطة العالمية والعمل بتوجيهاتها. ونحث على المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني باعتبارهم شركاء رئيسيين في التنمية، وعلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية.

3- ونؤكد أيضاً أن خطة 2030 هي بمثابة إطار عالمي داعم للسياسات الوطنية يتضمن أهدافاً مشتركة هي ثمرة توافق وإجماع دولي، ومقاييس استرشادية لرصد التقدم على المستوى الوطني في تحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات التي تتضمنها الخطة.

4- ونؤكد كذلك أن تنفيذ الخطة على المستوى الوطني يجب أن يستند إلى مبادئ أساسية هي الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها، والاتساق بين عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وتكامل السياسات وآليات التنفيذ وتوافق النتائج.

5- ونذكّر بقرار اللجنة رقم 322 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، بشأن خطة عمل الإسكوا لدعم الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما دمج أهداف الخطة وغاياتها في خطط التنمية الوطنية.

6- وندرك أن المرحلة الراهنة تملي علينا التأسيس لانطلاقة قوية في تنفيذ خطة 2030 على المستوى الوطني، وتستوجب تكثيف الجهود لوضع الأطر المؤسسية للقيادة وحشد الموارد وبناء القدرات وتحديد أدوار مختلف الشركاء، وإيجاد آليات لتعظيم الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية وذلك لإنجاح عملية التنفيذ على مدى فترة الخمسة عشر عاماً المقبلة.

---

(1) الأمم المتحدة، 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A/RES/70/1.

7- ونتوقف باهتمام وقلق بالغين عند التحديات الجسيمة التي تواجه تنفيذ الخطة في المنطقة العربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والحروب والنزاعات والإرهاب والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، التي أدت إلى تدمير مقومات التنمية، وقوّضت ركائز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلفت مشاكل إنسانية تسبّبت بأعباء ثقيلة على جميع دول المنطقة والمناطق المجاورة.

8- ونؤكد أن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والنزاعات وموجات اللاجئين، وما يحدثه ذلك من تغيير ديمغرافي وضغط على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية والخدمات، كلها من التحديات الكبرى التي تواجه تنفيذ خطة التنمية في الدول المتأثرة بالنزاعات كما نؤكد على تأثير النزاعات على الدول المستضيفة للاجئين، مقدرين الدعم الذي تقدمه الدول العربية المانحة للدول المتضررة من النزاعات.

9- ونُجمع على ضرورة دعم أقل الدول نمواً ومساعدتها على تحقيق نقلة تنموية نوعية، وكذلك دعم الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات والمتأثرة بها. ونبارك العمل الجاد على وقف النزاعات والحروب في المنطقة، فلا تقدم للمنطقة في مسار التنمية ما دام نصفها يرزح تحت وطأة حروب ونزاعات.

10- ونشدد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في السعي للعدالة والمساواة واستعادة الحقوق استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في تقرير المصير، ونؤكد أن استمرار إسرائيل في فرض مفهوم الدولة ذات النقاء العرقي والديني هو نهج يؤجج النزاعات في المنطقة ويجعل السلام بعيد المنال ويعرقل تحقيق التنمية المستدامة، وينتهك أبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

11- ونتفق على إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز التعاون وإجراء حوار مستمر حول قضايا أمن الطاقة والمياه والغذاء باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة، ولا سيما تنويع مصادر الطاقة، ومكافحة ندرة المياه والتصحر، وإدارة المياه المشتركة، والتأكيد على سيادة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على موارده الطبيعية، وضمان توفير الغذاء والقضاء على الجوع، والحفاظ على البيئة والحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها خصوصاً على ضوء ما نصت عليه اتفاقية باريس بشأن تغيُّر المناخ، كما نتفق على اتخاذ ما يتطلبه ذلك من إجراءات لتحسين البنى التحتية والقدرات المادية والبشرية.

12- ونؤيد الجهود الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات الداخلية للدول، وسنعمل على تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، باعتبار هذا الهدف من أولويات المنطقة العربية، وسنواصل دعم هذه الجهود بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛

13- ونؤكد دعمنا للخطط الوطنية والإقليمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات التنموية للشباب، وكذلك احتياجات الفئات السكانية التي تعرّضت بفعل الظروف إلى التهميش، ومنها الأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

14- وندعو إلى توظيف النُظم العلمية والتكنولوجية في تهيئة الوسائل وبناء القدرات المحلية اللازمة لتنفيذ خطة 2030، وإلى وضع خطة عمل إقليمية لتحقيق الجوانب المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية.

15- ونسلم بعدم وجود صيغة واحدة لإطار مؤسسي نموذجي تتبناه جميع الدول لإدارة عملية التكييف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، فعلى كل دولة أن تجد الصيغة المؤسسية الملائمة لسياقها الوطني مع مراعاة الطابع التكاملي للخطة، وأن تخلق آليات فعالة للتنسيق والتكامل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، مع التأكيد على أن عملية تحقيق التنمية المستدامة تديرها الدول وتشارك فيها كافة الجهات ذات الصلة.

16- ونؤكد أهمية مراعاة المستوى المحلي في تنفيذ الخطة، آخذين في الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق داخل البلد الواحد، وذلك تماشياً مع الطابع الشامل والجامع لها.

17- وندعو إلى تقديم الدعم الكافي للأجهزة الإحصائية لتمكينها من إنتاج البيانات المطلوبة وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وإعداد المؤشرات الملائمة لقياس التقدم في إنجاز أهداف الخطة وغاياتها، خاصة وأن العديد من المؤشرات التي وردت في خطة التنمية المستدامة لا تقاس حالياً؛ كما ندعو إلى تحديث النُظم الإحصائية بحيث تنتج البيانات اللازمة، وتعزيز الحوار بين صانعي السياسات ومنتجي ومستخدمي البيانات من كافة المصادر الموثوقة، إدراكاً منا للمتطلبات الإحصائية الهائلة لرصد التقدم في تنفيذ خطة 2030.

18- وندعم مبادرات بعض الدول العربية لاعتماد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، وندعو الدول الأخرى إلى وضع استراتيجيات إحصائية لهذه الغاية، باعتبارها عنصراً محورياً في تنفيذ الخطة في المنطقة العربية.

19- ونقدر دور الأمانة التنفيذية للإسكوا في دعم القدرات الإحصائية للبلدان العربية، وندعم الجهود المبذولة من خلال الآليات المتوفرة والمستحدثة كاللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا والفرق الإحصائية المتخصصة، لتمكين الدول العربية من تطوير أطر رصد وتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بما تمليه الظروف والأولويات الوطنية.

20- ونُجدد التزامنا بخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية[2] وبمتابعة تنفيذ محاورها إقليمياً ودولياً من دون تجزئة، مدركين أن فجوة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة آخذة في الاتساع في ظل حجم الديون العامة وتقديرات متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21- ونؤكد ضرورة وفاء كافة الدول المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص 0.7 في المائة من دخلها الإجمالي للمساعدات الإنمائية وضرورة تحويل الحق في التنمية واقعاً لجميع الدول، ونؤكد أهمية مواصلة حشد التمويل اللازم. ونشير إلى أنّ الخسائر المباشرة التي تتكبدها الدول التي تعاني من النزاعات وما يترتب عليها من احتياجات لإعادة الإعمار، والخسائر غير المباشرة التي تتكبدها الدول المتأثرة بالنزاعات والمنطقة ككل، تزيد من كلفة الفرص الإنمائية الضائعة وتعمق فجوة التمويل للتنمية المستدامة.

22- ونعرب عن القلق إزاء توجهات عالمية قد تفضي إلى تآكل المساعدات الإنمائية الرسمية بسبب تضمينها المعونات الإنسانية والإنفاق على اللاجئين والتكيُف مع آثار تغيُر المناخ، وجراء استحداث مؤشر يمزج

(2) الأمم المتحدة، 2015، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، A/RES/69/313.

بين المساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الأخرى (العامة، والخاصة، والمحلية، والدولية) للدلالة على حجم التمويل المتاح لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك دون اعتبار لتباين أطر وشروط وأعباء التمويل الذي يمكن تعبئته من هذه المصادر. وفي هذا الصدد نؤكد على أن التعاون "جنوب-جنوب" في تحقيق التنمية هو مكمل وليس بديلاً للتعاون "شمال-جنوب" أو المساعدات الإنمائية الرسمية.

23- ونجدد تعهدنا بزيادة مستويات التجارة البينية العربية بالسلع والخدمات، وبتحريرها من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وفقاً لالتزامات الدول على الصعيد الدولي، انطلاقاً من إدراكنا بأن التجارة الدولية هي مصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية ورافدٌ لاستدامة النمو الشامل، ونشدد على أهمية الجهود والمبادرات المطروحة لتعميق التكامل الإقليمي عبر قيام اتحاد جمركي عربي وتعزيز السوق العربية المشتركة لتأسيس فضاء تنموي عربي يسمح بتوظيف مقومات الأمن الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات تمويل التنمية المستدامة. ونؤكد في هذا الإطار على أهمية قيام نظام تجاري منصف وعادل يحقق المساواة بين الدول ويحترم استقلالها وسيادتها ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويعطي أولوية للبعد التنموي ويُمكنُ الدول النامية من المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع معاييرها.

24- ونثمن زيادة المساهمات المالية للمانحين العرب وزيادة الاستثمارات العربية المباشرة، ونقدِّر أن تمويل تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية يقتضي تشجيع النشاط الاستثماري والائتماني على الصعيد الإقليمي، متعهدين العمل على تحسين مناخ الاستثمار ومزاولة الأعمال وتحقيق الشمول المالي بهدف توطين الاستثمارات العربية، واستقطاب تحويلات المهاجرين العرب عبر منتجات مالية يستحدثها القطاع المصرفي العربي وإتاحة التسهيلات الائتمانية اللازمة للتمويل الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع لها صلة بالتجارة لدعم البنية الأساسية من أجل تسهيل التجارة وإزالة الحواجز غير التجارية.

25- ونؤكد أهمية إيجاد إطار إقليمي للحوار بشأن تحديد الأولويات التنموية الإقليمية وسُبل متابعة التقدم وتذليل المعوقات وتسريع التنفيذ، وأهمية التعاون الإقليمي حول السياسات ومواءمتها لواقع المنطقة العربية ولا سيما القضايا المشتركة والعابرة للحدود، وذلك انطلاقاً من الأهمية المعطاة للبعد الإقليمي في خطة 2030 في دعم الجهود الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.

26- ونؤكد ضرورة انخراط المزيد من الدول العربية في المسارات العالمية المعنية بمتابعة واستعراض التقدم في تنفيذ خطة 2030، وتعظيم دور المنتدى العربي للتنمية المستدامة في متابعة عملية التنفيذ وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

27- ونقدر الدور البناء الذي اضطلعت به الأمانة التنفيذية للجنة في دعم مشاركة الدول العربية في المسار التحضيري لوضع خطة 2030، ونطلب منها الاستمرار في دعم عملية التنفيذ وفقاً للاستراتيجية التي وضعتها لهذه الغاية ووافقت عليها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نطلب إلى الأمانة التنفيذية ما يلي:

(أ) الاستمرار في إنتاج مواد توجيهية/إرشادية حول تنفيذ الخطة على المستوى الوطني، والتركيز على الظروف المحلية لمتطلبات التنمية في الريف والحضر؛

(ب) إعداد ورقة مفاهيمية بشأن تصوّر حول إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة يكمّل الدور الذي يضطلع به المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

(ج) إعداد ورقات عمل حول أوجه الترابط بين أبعاد الخطة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية/المؤسسية، والثقافية، وكذلك بين أهدافها السبعة عشر، وحول دور مختلف الجهات الفاعلة من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص في تنفيذها؛

(د) تطوير المنهجيات المساعِدة على إدماج وتكييف الخطة وأهدافها وغاياتها وطنياً وإقليمياً، ومنها منهجية تحديد حُزم من الأهداف المترابطة مستمدّة من الأولويات الوطنية، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية، وتنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية ونقل المعرفة للاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية، وإعداد المواد والبرامج التدريبية والأدلة اللازمة لتطوير القدرات الوطنية ومساعدة صانعي القرار في عملية التنفيذ، وكذلك شركاء التنمية بمن فيهم البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني؛

(ه) مواصلة تطوير أدوات التحليل التي تساعد على تحديد الترابط بين الأهداف في ضوء خصوصيات الدول وخططها الوطنية، ومنها التحليل الشبكي والنمذجة والتوقع المستقبلي، والعمل مع الدول الأعضاء لبناء القدرات في هذا المجال؛

(و) بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المناهج المتاحة في صياغة مثل هذه التقارير؛

(ز) مساعدة الدول العربية على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة وآليات التنسيق بين أطراف النظام الإحصائي الوطني من أجل تحسين الكفاءة في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ح) إجراء تقييم شامل لمدى توفُّر الإحصاءات التي تتسم بالجودة لاستخدامها في إعداد مؤشرات قياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع أمانة الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والأجهزة الإحصائية الوطنية؛

(ط) تحديد حزمة مصغرة من المؤشرات استناداً إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، مع مراعاة قدرة الدول العربية على توفير المؤشرات اللازمة وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية، للقيام برصد دوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

28- نؤكد، من الدوحة، عزمنا على العمل معاً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحقيقاً للمستقبل الذي تصبو إليه شعوبنا.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

323 (د-29) اعتماد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2018-2019

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشروع الإطار الاستراتيجي قد عُدّل على ضوء مناقشات تناولت كلاً من البرامج الفرعية خلال دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة، والمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية والملاحظات الواردة من الدول الأعضاء قبل وبعد الاجتماع، ومناقشات اجتماع كبار المسؤولين في الدورة التاسعة والعشرين للجنة،

وإذ تلاحظ أنّ مشروع الإطار الاستراتيجي يعبّر عن أولويات الدول الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

1- **تقرّ** مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2018-2019، وتأخذ علماً بملاحظات الدول الأعضاء لإدراجها في صياغة برنامج العمل 2018-2019؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرّتها الدول الأعضاء.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

324 (د-29) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية التابعة للجنة في وضع وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة كل في مجال اختصاصها تحقيقاً للفوائد المثلى للدول الأعضاء،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين الإسكوا من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية والدورة التاسعة والعشرين للجنة، وهي تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها العاشرة[1]؛ وتقرير لجنة النقل عن دورتها السادسة عشرة[2]؛ وتقرير لجنة المرأة عن دورتها السابعة[3]،

(1) E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/9/Report.

(2) E/ESCWA/EDID/2015/IG.3/6/Report.

(3) E/ESCWA/ECW/2015/IG.1/7/Report.

1- **تعتمد** التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية الآنف ذكرها وتطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذه التوصيات؛

2- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

325 (د-29) اعتماد التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علماً بالتقدم المحرز في عام 2016 في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017،

وإذ تشير إلى أن التعديلات المقترح إدخالها على برنامج العمل وأبرزها تلك المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضرورية، بحيث يكتسب برنامج العمل المرونة الكافية في مواكبة المستجدات والقضايا الطارئة،

1- **تقرّ** التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

326 (د-29) العدالة للشعب الفلسطيني: خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، و141/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2016 المؤرخ 18 آب/أغسطس 2016 بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكّر بقراراتها 316 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 و307 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 و292 (د-26) المؤرخ 19 أيار/مايو 2010، التي تؤكد على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ودعم جهود الشعب الفلسطيني ومؤسساته لنيل هذه الحقوق على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها،

وإذ تشير إلى القرارات 640 و641 و642 الصادرة عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة في 25 و26 تموز/يوليو 2016 والتي ترحب بالجهود الرامية إلى إعلان العام 2017 السنة العالمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي،

وإذ تحيط علماً بالتقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تحت بند "العدالة للشعب الفلسطيني: خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي"، وتناولت مسألة الفصل العنصري، وأسس ومنطلقات احتساب الكلفة التراكمية للاحتلال، واستراتيجية للإعلام والتواصل لمناصرة الشعب الفلسطيني[1]،

وإذ تحيط علماً أيضاً بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التي يُحيل بها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين التقرير الذي أعدّته الأمانة التنفيذية في عام 2016 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل[2]، ويشير إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي،

1- **ترحب** بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتؤكد دعمها لجهود انضمام دولة فلسطين إلى كافة المعاهدات ذات الصلة؛

2- **تدين بشدة** الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مواصلة الحصار غير القانوني لقطاع غزة والتصعيد العنيف ضد المدنيين في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، وتجدد التأكيد على ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها في هذا السياق؛

3- **تعتبر** العام 2017 عاماً لتكثيف الجهود لتحقيق العدالة في فلسطين وكافة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، كونه يصادف الذكرى الخمسين للاحتلال العسكري المباشر للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، فضلاً عن الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، والذكرى السبعين لصدور قرار تقسيم فلسطين[3]؛

---

(1) E/ESCWA/29/8, Parts I, II and III.

(2) A/71/86-E/2014/13.

(3) القرار 181 (د-2) الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

4- **تنوه** بجهود الأمانة التنفيذية في مجال احتساب وتقدير الكلفة الشاملة والتراكمية للاحتلال الإسرائيلي وتؤكد على أهمية القيام بذلك من خلال منهجية علمية شاملة، إذ لا يمكن اختزال هذه الكلفة بالخسائر الاقتصادية التي تكبدّها الشعب الفلسطيني منذ عقود، بل تتعداها إلى تكاليف مركبة منها قابل للاحتساب ومنها غير قابل لذلك، خاصة الخسائر البشرية والمعنوية؛

5- **تدعو** الدول الأعضاء إلى:

(أ) تكثيف الأنشطة الرسمية الداعمة للشعب الفلسطيني في دولها ومن خلال بعثاتها الدبلوماسية، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية وبالاستفادة من المواد البحثية والإعلامية التي تنتجها الأمانة التنفيذية للجنة في هذا المجال؛

(ب) السعي إلى إدراج بند حول القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعن الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي في أكبر عدد من المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية؛

(ج) السعي إلى إحياء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الأمم المتحدة وطرح قضية الفصل العنصري تجاه الشعب الفلسطيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان؛

6- **تطلب** من الأمانة التنفيذية الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته وتكثيف ذلك خلال عام 2017، وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) تكثيف أنشطتها حول فلسطين، وتنظيم أنشطة خاصة بالذكرى الخمسين لاحتلال الأرض الفلسطينية في عام 1967 والذكرى السبعين لصدور قرار التقسيم (القرار 181)، بهدف زيادة الوعي حول حقوق الشعب الفلسطيني ومعاناته والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، وتأمين أوسع تغطية إعلامية ممكنة لهذه الأنشطة؛

(ب) نشر نتائج الدراسة التي تجريها حول اعتبار السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني بمثابة فصل عنصري، على أوسع نطاق ممكن، من خلال تعميمها على الدول الأعضاء والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والمؤسسات الإعلامية ذات الصلة وتنظيم الأنشطة وإنتاج المواد الإعلامية في هذا الخصوص؛

(ج) تقديم الدعم والمساندة للحكومة الفلسطينية لتنفيذ أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، وكذلك دعم مساعي فلسطين في متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) بناء شراكات مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، وخاصة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتعزيز الأنشطة البحثية والفنية التي تهدف إلى دعم اللاجئين الفلسطينيين؛

(هـ) التنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية المعنية في سياق تطوير استراتيجية الإسكوا للإعلام والتواصل الهادفة إلى رفع مستوى الوعي في العالم حول القضية الفلسطينية وتحديات التنمية في ظل الاحتلال وانتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون الدولي؛

(و) الاستمرار في رصد وتحليل تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومجتمعه واقتصاده وبناه التحتية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية؛

(ز) تطوير الجهود لاحتساب الأثر التراكمي والشامل للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الشعب الفلسطيني، وفي إطار ذلك بناء الشراكات مع كافة الجهات ذات العلاقة؛

(ح) السعي إلى إنشاء وحدة خاصة تُعنى بالقضايا المتعلقة بفلسطين وشعبها، بما في ذلك رصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي، وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، ودعم المؤسسات الفلسطينية في جهودها التنموية، ومواصلة الضغط لمناصرة الشعب الفلسطيني من أجل نيل كافة حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الدولية؛

7- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها الثلاثين.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

327 (د-29) آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها 314 (د-28) الذي اعتمدته في دورتها الثامنة والعشرين في تونس، في الفترة من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014 بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 حول "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليو 2016 حول "متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي"،

وإذ تشير كذلك أيضاً إلى القرار 322 الصادر عن لجنتها التنفيذية في اجتماعها الثاني المنعقد في عمّان، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، بشأن خطة الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تسترشد بالنتائج الرئيسية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 الذي عقد في عمّان، يومي 29 و30 أيار/مايو 2016، بشأن آليات عمل المنتدى في المستقبل[1]،

(1) الإسكوا، تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 (E/ESCWA/SDD/2016/WG.1/Report).

1- **تؤكد** على أهمية دور المنتدى العربي للتنمية المستدامة كمنصة إقليمية تتناول فيها الجهات المعنية قضايا التنمية المستدامة من منظور متكامل، وتبحث في صيغ وأطر وآليات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتساهم في بناء موقف موحد حول فرص وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

2- **تدعو** إلى عرض التجارب الوطنية والإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك التقارير الوطنية الطوعية المتعلقة بالتقدم المحرز في هذا المجال، على المنتدى العربي للتنمية المستدامة من أجل تبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة؛

3- **تعتمد** الشروط المرجعية المرفقة والتي تنظم آليات عمل المنتدى بشكل يضمن فاعليته ونجاحه في تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ملحق

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
الشروط المرجعية

هدف المنتدى

يهدف المنتدى العربي للتنمية المستدامة إلى تحفيز ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإلى إرساء أطر وآليات المتابعة والاستعراض في المنطقة العربية من خلال ما يلي:

- توفير مساحة لمناقشة القضايا العابرة للحدود من منظور يراعي التكامل بين القطاعات ويستهدف المجموعات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات وبيوت الخبرة؛

- تشجيع البلدان العربية على ترجمة التزامها بمبادئ وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى استراتيجيات وبرامج وسياسات متكاملة تعزز التفاعلات الإيجابية بين الأهداف والغايات؛

- تحديد الأهداف الإقليمية المشتركة والتحديات المستجدَّة وتعزيز الاتساق بين الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأولويات الإقليمية؛

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان المنطقة والتعاون الثلاثي، والبحث في سُبل تمويل التنمية وبناء شراكات متينة بين الدول وعبر الأقاليم أساسها التعلم من الأقران وتبادل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة؛

- المساعدة في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بما في ذلك تطوير النُظم الإحصائية والعلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار؛

- تشجيع البلدان العربية على إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية وفقاً للمبادئ التوجيهية التي توفرها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

- إنشاء شبكة للممارسين في مجال إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتعزيز قدراتها على إعداد التقارير وتحضير الوثائق ذات الصلة.

مكان انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يعقد المنتدى في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيروت، ويمكن لأي دولة عربية أن تتقدم بطلب استضافته على أن تنظر السكرتارية في طلبها بناء على ما توفره الدولة المضيفة من تسهيلات ودعم فني ومادي لتسيير أعماله وحسن تنظيمه.

زمان وتواتر دورات المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يعقد المنتدى سنوياً (أو حسب الحاجة) قبل انعقاد المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بنحو ثلاثة إلى أربعة أشهر على الأقل لإتاحة الوقت الكافي لإعداد التقرير. ويتزامن انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة مع المنتديات الإقليمية الأخرى التي تتولى تنظيمها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

سكرتارية المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بدور سكرتارية المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتتعاون في تنظيمه لجنة مشتركة تتكوّن من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، وآلية التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

المشاركون في المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يشارك في فعاليات المنتدى ممثلون عن الحكومات العربية وتشارك فيه أيضاً منظمات إقليمية حكومية وغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والبرلمانات والمؤسسات المالية ذات الصلة، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية، وذلك لضمان الشراكة وتكامل الأدوار والتفاعل والتعاون بين الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

جدول أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تحدد السكرتارية جدول أعمال المنتدى بناءً على مقترحات تقدمها اللجنة المشتركة، وتكون بنوده متماشية مع أولويات التنمية في دول المنطقة وكذلك مع القضايا المطروحة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كما يمكن أن يضم جدول الأعمال عروضاً أولية حول التقارير الوطنية الطوعية قبل رفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

مدخلات المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يوفر المنتدى العربي للتنمية المستدامة فرصة لمناقشة عدد من التقارير الإقليمية والوطنية والأوراق العلمية حول حال التنمية في المنطقة العربية والتقدم المحرز بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الإقليمي استناداً إلى الأهداف والمؤشرات المتفق عليها.

كما يشكل المنتدى فرصة لاستعراض مخرجات عدد من الاجتماعات الإقليمية المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وغاياتها. ويمكن أن يتضمن جدول أعمال المنتدى عروضاً حول أهم مخرجات الفعاليات التالية:

(أ) المجالس الوزارية العربية واللجان الفرعية للإسكوا المعنية بالتنمية بما فيها تلك المتخصصة بأهداف محددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) المؤتمرات الإقليمية المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، خاصة تلك التي تُنظم في إطار آلية التنسيق الإقليمية؛

(ج) الفعاليات الإقليمية حول مواضيع عديدة ذات صلة، منها تمويل التنمية والتكنولوجيا والإحصاء، أو تلك التي تسلط الضوء على تفعيل الشراكة مع البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات.

مخرجات المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يصدر عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة تقرير موجز يُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى كجزء من المساهمات الإقليمية في عملية متابعة تنفيذ واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما يعرض نتائجه على الدورة الوزارية للإسكوا ولجنتها التنفيذية، وكذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية ذات الصلة.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

328 (د-29) التعاون الفني من أجل تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بقرارها 258 (د-23)، 12 أيار/مايو 2005، الذي أُنشئت بموجبه شبكة لتبادل المعلومات والمعارف في مجال التعاون الفني لتوثيق تنسيق الأنشطة بين الاسكوا والبلدان الأعضاء والمساهمة في تحقيق أهداف البلدان الإنمائية،

وإذ تذكر أيضاً بقرارها 275 (د-24) 11 أيار/مايو 2006 بشأن التعاون الفني وتنمية الشراكات وتعبئة الموارد،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 67/226 حول الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفيه تشجع الجمعية العامة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستفادة بقدر أكبر من العمل الذي تقوم به اللجان الإقليمية في مجال دعم إرساء المعايير ومن خبرات اللجان في مجال السياسة العامة، وتطلب إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المتخذة في مجال التنمية على المستوى القطري،

وإذ تدرك أهمية برامج التعاون الفني التي تُنفذ من خلال الخدمات الاستشارية وبناء القدرات وتبادل المعرفة، في تلبية احتياجات الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة،

وإذ تعي التحديات الطارئة في المنطقة، وكذلك تحديات التنفيذ التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكلها تتطلب مضافرة الجهود في تقديم خدمات التعاون الفني للدول الأعضاء،

وإذ تلاحظ أن أنشطة التعاون الفني بطبيعتها تحدد حسب الطلب، ولكن ذلك لا ينفي إمكانية التخطيط على المدى الطويل لتحقيق التقارب بين هذه الأنشطة وقدرات البلدان وأولوياتها، وتحسين مستوى المساءلة،

وإذ تسلم بالدور الحيوي لشبكة التعاون الفني في تعزيز فعالية برنامج الإسكوا في مجال التعاون وتحقيق أهدافه،

وإذ تقر بأن ميزانية برنامج العمل العادي للتعاون الفني للإسكوا لا تكفي لتلبية الطلبات المتزايدة على أنشطة وخدمات التعاون الفني ولا سيما في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

1- **تثمن** جهود الأمانة التنفيذية في إرساء الترابط بين عملها في أنشطة التعاون الفني وعملها في البحث والتحليل وبناء التوافق لدعم السياسات؛

2- **تحث** الأمانة التنفيذية على مواصلة بناء الشراكات الاستراتيجية بين برامج التعاون الفني للأمم المتحدة والدول الأعضاء، وتوطيد التعاون والتكامل الإقليمي وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية اعتماد نهج برنامجي يرتكز على خطط محددة بعيدة المدى للتعاون الفني بين الإسكوا والبلدان الأعضاء؛

4- **تدعو** إلى تفعيل شبكة التعاون الفني باعتبارها منبراً لتنسيق أنشطة التعاون الفني، وفقاً للشروط المرجعية الجديدة لعملها (مرفق الشروط المرجعية المحدثة)؛

5- **تطلب** من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والاقليميين والدوليين في مجال التنمية زيادة دعمها المالي لأنشطة برنامج التعاون الفني في الإسكوا.

ملحق

الشروط المرجعية لدور أعضاء شبكة التعاون الفني

تضطلع شبكة التعاون الفني بأنشطتها تحت إشراف اللجنة التنفيذية للإسكوا ومتابعتها، مع الأخذ في الاعتبار قرارات الجهات الرسمية في كل دولة في تحديد نقطة الاتصال للشبكة.

اختصاصات شبكة التعاون الفني

- منبر لتبادل الخبرات والدروس المستفادة؛
- تسهيل وتعزيز مساهمة الإسكوا في تقديم خدمات التعاون الفني للدول الأعضاء في المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

المهام المحدثة لأعضاء شبكة التعاون الفني

- تعريف الوزارات والإدارات العامة في الدول الأعضاء بخدمات التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا؛
- العمل مع الجهات المعنية على تحديد أولوياتها ضمن الإطار العام لبرنامج التعاون الفني؛
- التواصل والتنسيق مع الإسكوا لمتابعة احتياجات الدول الأعضاء؛
- تنسيق عملية تطوير خطة التعاون الفني مع الإسكوا وتحديثها بشكل مستمر؛
- المشاركة في متابعة تنفيذ برامج الإسكوا التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المعنية؛
- المساهمة في تنسيق تقييم خدمات الدعم الفني التي تقدمها الإسكوا ومتابعتها مع الجهات المعنية.

الاجتماعات

تعقد شبكة التعاون الفني اجتماعها سنوياً، ومتى اقتضت الحاجة، بحيث تكون اجتماعاتها سابقة لاجتماعات اللجنة التنفيذية وذلك لعرض توصياتها على اجتماعات اللجنة التنفيذية.

الجلسة العامة الثامنة
15 كانون الأول/ديسمبر 2016

الفصل الثاني
موضوع الدورة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية

4- اتخذت اللجنة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية موضوعاً رئيسياً لدورتها التاسعة والعشرين. ووقع الخيار على هذا الموضوع بناءً على توصية الدول الأعضاء في الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية للإسكوا، على ضوء النقلة النوعية التي حدثت في الحوار التنموي. وقد بدأ هذا الحوار في العام الماضي مع اعتماد المجتمع الدولي الخطة بأهدافها السبعة عشر، وغاياتها المائة والتسع والستين التي تشمل جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنمية مستدامة تحقق رفاه الأجيال في الحاضر، وتحفظ حقوق أجيال المستقبل، كما تحفظ الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وعرضت الأمانة التنفيذية الموضوع بجميع أبعاده وتفاصيله على ممثلي الدول على المستوى الوزاري، فناقشوه بإسهاب في ثلاث حلقات حوار تناولت مختلف قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تحت العناوين الكبرى التالية: (أ) تحديات تنفيذ الخطة على المستوى الوطني (E/ESCWA/29/11/WP.1)؛ (ب) تأثير النزاعات والاحتلال على تنفيذ الخطة (E/ESCWA/29/11/WP.2)؛ (ج) دعم الدول العربية في تنفيذ الخطة (E/ESCWA/29/11/WP.3).

ألف- تحديات تنفيذ الخطة على المستوى الوطني
(البند 13 (أ) من جدول الأعمال المؤقت)

5- استهل نائب الأمينة التنفيذية للبرنامج، السيد عبد الله الدردري، حلقة النقاش الأولى المنعقدة تحت هذا البند بدعوة المتحدثين إلى عرض أبرز التحديات التي تواجه دولهم في دمج أهداف التنمية المستدامة في خططهم الإنمائية الوطنية.

6- وعرض السيد خالد عبد الصاحب مهدي، أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، التحديات التي تواجه بلده. التحدي الأول زمني، يتمثل في إطلاق الأهداف الإنمائية بعد اعتماد الخطة الإنمائية الوطنية الخمسية في الكويت وما يترتب على ذلك من إعادة نظر وتكييف مع الخطة العالمية. والثاني تحدٍ تواصلي، يتعلق بإيجاد لغة مشتركة ذات مصطلحات ومفاهيم موحدة بين القطاع الخاص الذي أوكلت إليه مهمة قيادة العملية الإنمائية، والقطاع العام، والمنظمات الدولية. والثالث تحدٍ إحصائي يتعلق بجمع البيانات وإعداد المؤشرات لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والغايات.

7- ورأى السيد المختار ولد أجاي، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أن أهم التحديات تتمثل في إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وتحقيق اللامركزية في التنفيذ؛ وضمان استدامة النمو؛ وتوفير الأمن والاستقرار؛ وزيادة قدرات الجهاز الإحصائي لإنتاج البيانات وإعداد مؤشرات التنفيذ.

8- وتحدث السيد عماد فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، عن التحدي الإحصائي الذي يقتضي بناء قدرات الجهاز الإحصائي الوطني، وتحدّي التمويل، والتحدّي الذي تتفرّد به البلدان المجاورة للنزاعات. فهذه البلدان معرضة لخسارة مكتسباتها الإنمائية وتراجع قدرتها على تنفيذ خطة 2030.

9- واعتبر السيد عبد الله بن أحمد آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية في مملكة البحرين، أن التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة في بلده تتمثل في تكييفها مع الرؤية والخصائص الوطنية وهذا يقتضي التوعية

بالخطة وإجراء مشاورات بين الأجهزة الحكومية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة.

10- وتمحور النقاش حول التحديات الإحصائية والمؤسسية والتمويلية. فأشار المتحدثون إلى ضعف الثقافة الإحصائية في عدد من بلدان المنطقة. وتوقفوا عند المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لرصد أهداف التنمية المستدامة واعتبروا أن 240 مؤشراً كم هائل يصعب الإيفاء به. وبعض المؤشرات يقع خارج الأولويات الوطنية، وسبعون منها تقريباً لم يسبق إعدادها في أي بلد في العالم. كما أن عدداً كبيراً من المؤشرات متشابك ومعقد مما يستلزم وضع منهجيات جديدة، وبناء القدرات البشرية، وتوفير الموارد اللازمة لإعدادها بالدقة المطلوبة. ودعوا الأمم المتحدة إلى تقليص عدد هذه المؤشرات لعدم تشتيت الجهود. وشددوا على ضرورة الدعم الذي توفره الإسكوا في هذا المجال.

11- وأكد المتحدثون أن البنية المؤسسية عامل رئيسي في نجاح أو فشل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ضمان استدامة البنية المؤسسية الملائمة عبر توطين الخطة، وإدراجها في عمل كل الإدارات الحكومية، وعدم حصر ملكيتها في وزارات أو آليات معينة. ولا بد في هذا الإطار من تحديد الأولويات الإنمائية لعدم إرهاق المؤسسات الوطنية. وأما تحدي تمويل التنمية فيطرح بدرجات متفاوتة بين الدول. وينبغي تمويل التنمية من منطلق استثماري لضمان الاستدامة، واعتماد النمذجة الاقتصادية لتحديد وجهة التمويل. ورأى المشاركون أن تكون مصادر التمويل نابعة من الدول بطرق منها توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين إدارة الموارد ولا سيما عن طريق مكافحة الفساد والرشوة والهدر، وتوجيه الاستثمارات لتحقيق فائدة للمواطن، وترشيد الدعم لصالح الفقراء.

باء- تأثير النزاعات والاحتلال على تنفيذ الخطة
(البند 13 (ب) من جدول الأعمال المؤقت)

12- ينطلق العالم في مسيرة جديدة للتنمية المستدامة على مدى الأعوام الخمسة عشر المقبلة، ومعه المنطقة العربية وهي تواجه عواقب حروب ونزاعات، وحالات من عدم الاستقرار، وانعكاسات احتلال إسرائيل لأراضٍ فلسطينية وعربية، هو الأطول في التاريخ الحديث. هذه الأوضاع المزمنة والمستجدة توقع خسائر جسيمة بالاقتصادات والمجتمعات، يحتاج النهوض منها إلى إمكانات وموارد ضخمة، وتعرّض مسيرة التنمية لانتكاسات قد يصعب معها الحفاظ على ما تحقق والمضي قدماً بالأهداف الجديدة.

13- على ضوء هذه الأوضاع خصصت الإسكوا حلقة نقاش لإطلاق حوار على مستوى القيادات العربية حول تأثير النزاعات والاحتلال على مسار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. والهدف هو العمل مع الدول على تصميم خطط وسياسات إنمائية للخمسة عشر عاماً المقبلة تسترشد بتوجهات الخطة العالمية، وتراعي قدرات الدول وظروفها، وتلبّي حاجاتها وتطلعاتها.

14- استهلت السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، حلقة النقاش الثانية المنعقدة تحت هذا البند بتسليط الضوء على تداعيات النزاعات في المنطقة العربية. وقالت إن نصف البلدان العربية قد شهد على الأقل جولة واحدة من النزاع في السنوات الخمس الماضية، وهذا واحد من أعلى المعدلات في العالم. وقد تسببت بحجم كبير من الدمار والكوارث الإنسانية، وبأكبر موجة نزوح في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وبينما يشكل السكان العرب خمسة في المائة من مجموع سكان العالم، يشكل اللاجئون العرب 60 في المائة من مجموع اللاجئين. وقد أدى ذلك إلى ضياع المكتسبات الإنمائية، فتراجعت المؤشرات إلى المستويات التي سجلت في سبعينات القرن

الماضي. وطرحت على المتحدثين عرض تأثير النزاعات والاحتلال على بلدانهم وكيفية التصدي لظاهرة التطرف في المنطقة.

15- وتحدث السيد محمد سعد السعيدي، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية، عن تداعيات النزاع في بلده من نقص الغذاء والدواء والسكن والإيواء. فقد بلغ عدد النازحين في الداخل 2.5 مليون شخص، وتراجعت الخدمات الأساسية، وتآكلت البنى التحتية، وازدادت معدلات الفقر والبطالة، وما من حل في الأفق. أما فيما يتعلق بالتطرف، فلا إجماع لدى الباحثين على تعريف له، فقد يكون نتيجة للظلم أو الفساد أو غياب الحكم الصالح والمشاركة الشعبية.

16- وأشارت السيدة مشاعر أحمد الأمين، وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي في جمهورية السودان، إلى أن النزاع لا ينتهي بتوقيع اتفاقيات السلام ووقف العمليات العسكرية، فتبعاته تستمر على مدى عقود. وشددت على ضرورة الانتقال من نهج الإغاثة إلى نهج التنمية والإعمار، واعتماد نهج التمييز الإيجابي في عملية التنمية في مناطق السودان التي شهدت نزاعات. ولا بد من التعاون الدولي لتحقيق السلام والأمن، ومن ثم التنمية. ورأت في العمل التنموي أداة لمكافحة التطرّف فهو ليس ظاهرة ثقافية، بل ينشأ من انعدام الأمن والمشاركة السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، وتهميش الشباب، والفقر والبطالة.

17- ورأى السيد بشار جمعة، رئيس ديوان الوزراء في دولة فلسطين، أن لا تنمية مستدامة في ظل الاحتلال. ومع ذلك، حقق الشعب الفلسطيني إنجازات في مجالات عدة لُحظت في التقارير حول الأهداف الإنمائية للألفية. ودولة فلسطين في صدد إعداد خطة إنمائية جديدة للفترة 2017-2022، تدمج أهداف خطة 2030 وتعتمد على تعبئة الموارد الذاتية في ظل تراجع المساعدات الإنمائية، وتخلف الجهات المانحة عن الوفاء بنسبة 60 في المائة من التزاماتها. وقال إن فلسطين اليوم بمنأى عن التطرف الذي يتفشى في المنطقة، لكنها تظل عرضة للانزلاق إليه بسبب استمرار الحصار والاحتلال.

18- واستعرض السيد عبد الكريم عبد الله شلال الجنابي، وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، تداعيات النزاع الاقتصادية والاجتماعية، من تصاعد معدلات الفقر، واستنزاف الموارد، وتدمير البنى التحتية، وتلوث البيئة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية ولا سيما بسبب النزوح. واعتبر أن من أسباب التطرف الاحتلال والتدخلات الخارجية، والتهميش، وضعف سيادة القانون، وغياب ثقافة التسامح. ومع ذلك، فالدولة مستمرة في وضع الخطط والبرامج الإنمائية بالتوازي مع التصدي للإرهاب.

19- وتحدث السيد رمزي عز الدين رمزي، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية، عن جهود الأمم المتحدة في إطلاق عملية سياسية شاملة هدفها وقف النزاع وإيصال المساعدات الإنسانية. وقال إن الشعب السوري وحده يملك حق تقرير مصيره مستعيناً بالأمم المتحدة. ودعا إلى عدم فقدان الأمل بحل سياسي. ورأى أن استمرار النزاع سيفاقم تفشي ظاهرة التطرف التي لا بد من معالجتها من خلال تسوية سلمية ونظام يستوفي مقوّمات الحكم الرشيد لتلبية حق الشعب السوري في العيش بأمان وكرامة.

20- وفي معرض تعليقات الوفود الحاضرة، تحدث مندوب الأردن عن تجربة بلده في التعايش مع أزمة لجوء السوريين وتحويلها إلى فرصة إيجابية من خلال تشغيل من 15 إلى 25 في المائة منهم واستيعاب 90 في المائة من التلاميذ السوريين في المدارس. واقترح المشاركون أن توثق المنطقة الدروس الإيجابية المستقاة من تجربة البلدان التي استوعبت موجات اللجوء وأن تعممها على المجتمع الدولي للمساهمة في تطوير الأدوات وتعديل

المواثيق الدولية المتعلقة بقضايا اللجوء. وأعربت ممثلة منظمة الصحة العالمية عن القلق من استهداف المرافق الصحية والأطباء والمسعفين على نحو غير مسبوق في الحروب، فذلك لا يشكل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية فحسب بل يزيد من يأس الناس.

جيم- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة
(البند 13 (ج) من جدول الأعمال المؤقت)

21- عقدت في إطار هذا البند حلقة النقاش الثالثة وكان الهدف منها التداول في سُبل المضي قدماً في تنفيذ الخطة على المستويات الوطنية من خلال التركيز على الدعم المطلوب سواء من الشركاء في التنمية أو المنظمات الدولية. وركز النقاش، على الأدوات اللازمة لإجراء البحوث ووضع السياسات وبناء القدرات، للعمل مع الدول على رسم مسار تنفيذ خطة التنمية لعام 2030، على أساس أولويات إنمائية واضحة ومستقاة من واقع كل دولة، وبحث المصادر الجديدة الممكنة لتمويل المشاريع الإقليمية التي تركز على أهداف التنمية المستدامة.

22- وترأس حلقة الحوار السيد عبد الله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية، فأشار إلى حجم المهمة الجسيمة الملقاة على عاتق الدول والمجتمع المدني في تنفيذ خطة 2030، ومنظمة الأمم المتحدة، ومن ضمنها الإسكوا، التي ستكون على استعداد لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات ودمج خطة التنمية في خططها الوطنية.

23- وتحدث السيد مايكل جيربر سفير سويسرا في دولة قطر عن رؤية بلاده للتعاون الدولي في تنفيذ الخطة، واستعرض نماذج عن شراكات بين سويسرا وعدد من الدول العربية. وقد اضطلعت سويسرا بدور فعال في الإعداد للخطة، وقدّمت تقريراً للأمم المتحدة عن الخطوات الأولية التي تنوي اتخاذها نحو تنفيذها. ومجال التعاون واسع ومتنوع مع الدول العربية، فالتحديات كثيرة ومتماثلة، والخطة طموحة، والتنفيذ لن يكون ممكناً من غير تعاون. ويركز أحد الأهداف على الشراكات والتعاون، وتضافر الجهود، وتبادل المعرفة، وإيجاد طرق للتمويل المشترك. ويمكن التحدث عن نهجين في التعاون، النهج المباشر، ويشمل الدعم الفني من سويسرا لعدد من الدول الأعضاء في الإسكوا، كما في تونس، وفلسطين، ولبنان، والأردن، واليمن حيث ركز الدعم على المستوى السياسي، والجمهورية العربية السورية حيث شمل محاولات للتوسط السياسي وإطلاق عملية السلام. وفي النهج غير المباشر، بدأت المفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتفعيل المساعدة من أجل التنمية. وفي هذا الإطار من التفاعل يمكن تبادل الخبرات والقدرات، وتوثيق التنسيق في المستقبل، والبحث في طرق تعاون مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

24- وتحدث السيد مصطفى كامل السيد، الأستاذ في جامعة القاهرة، عن دور البحث العلمي والأكاديمي في تنفيذ خطة 2030. وبدأ كلمته بالتنويه بدور الإسكوا في إثراء المعرفة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. وأكد على الحضور الدائم لمراكز البحث على المستوى العالمي منذ طرح موضوع التنمية المستدامة، فمنها نشأت الدعوة إلى حماية البيئة، والدعوة إلى حماية الموارد. وللعلماء ومراكز البحث والجامعات دور مهم في البحث على ثلاثة مستويات. في البحث الأولي، حيث العديد من الأهداف يقتضي البحث، لمعرفة ما المقصود، مثلاً، بأنماط الاستهلاك المستدامة وهل هي نفسها في جميع البلدان، وما المقصود بالمدن الآمنة المفتوحة للجميع، وكيفية تحويل الهدف إلى التزام ومؤشر وكيفية توطين المؤشرات. وفي طرح السياسات البديلة وقصص النجاح، مثلاً في كيفية القضاء على الفقر والتجارب المفيدة. وكذلك في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومات، ولا يجب أن يقتصر التقرير على الحكومات، لأنها تحرص على تقديم الصورة الإيجابية، ولكن من الضروري أيضاً معرفة مواضع القصور في الجهود التي تبذلها الحكومات في التنفيذ لتكوين صورة وافية عن الإنجازات والصعوبات

وكيفية التغلب على الصعوبات. فبدون التقييم لا يمكن التغلب على الصعوبات. ولا بد من تمكين مراكز الأبحاث، فدعمها يأتي أيضاً بالفائدة على الحكومات. وللتعاون الدولي بُعدٌ هام في هذا الإطار.

25- وتحدث السيد يوراي ريشان، مدير شعبة الإحصاءات في الإسكوا، عن الأدوات الإحصائية التي يجري تطويرها حالياً، وقد كان إجماع من الدول على أهمية الموضوع الإحصائي، وأهمية الحصول على إحصاءات موثوقة وحقيقية في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن التحديات تعدد مستويات الإطار العالمي لمصادر الإحصاءات حول مؤشرات الأهداف. وهذا الإطار يجب تبسيطه. فالمؤشرات ليست إحصاءات، ويتطلب حسابها بيانات أولية. وجمع البيانات هو عملية تستهلك الكثير من الجهود والموارد من الأجهزة الإحصائية الوطنية، والبرامج الإحصائية يجب أن ترتبط بأولويات سياسات البلدان والمنطقة، بحيث تنبثق الإحصاءات من أولويات البلدان وتعبر عنها. وحساب الإحصاءات المطلوبة يفرض التخلي عن الطرق التقليدية واعتماد طرق جديدة. والهدف ليس جمع البيانات الإضافية بل تنسيق المبادرات المشتتة والمجزأة في إطار منظم. ولا يمكن التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة بدون التوجه إلى الدول الأعضاء. ويمكن أن يكون ذلك من خلال اللجنة الإحصائية التي هي الآلية الحكومية المخولة توجيه هذه الجهود على المستويين الوطني والإقليمي، والالتزام بالمهام المسندة إلى الوكالات المتخصصة، لتجنب الازدواجية والتزاحم، وهدر الجهود والموارد. ففي سد الفجوات يجب التقيّد بمعايير الجودة، وضمان اتصال البيانات بالواقع وحيادها وموضوعيتها. وتقييم توفر البيانات يجب أن يكون حسب ما تحتاج إليه الدول في أولويات سياساتها. ولا بد من اعتماد مؤشرات قابلة للقياس، والتركيز على المؤشرات التي تنطبق على واقع المنطقة. وللتواصل بين منتجي البيانات ومستخدميها ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل أهمية كبرى، فمن غير القاعدة الصلبة لإدارة الإحصاءات، لا يمكن التصدي للتحديات التي تواجه مسيرة تحقيق الأهداف.

26- وتحدث السيد خالد عبد الشافي، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن الدليل الذي أعده البرنامج. وأشار إلى أهمية تعريب الأدوات والخطط والدليل عند العمل مع الحكومات العربية على تنفيذ خطط التنمية المستدامة. وتحدث عن تعميم ودمج الخطة وأهدافها في جميع الخطط والاستراتيجيات، ولا سيما الميزانيات؛ والإسراع في تنفيذ هذه الأهداف عن طريق تحديد العوائق وتطوير الأدوات اللازمة لحصرها وتجاوزها، والتركيز على أكثر من هدف في عملية واحدة. وهذا يتطلب تنسيقاً وتكاملاً على الصعيد الوطني بين جميع منظمات الأمم المتحدة. فالخطة واسعة النطاق، تتطلب مساهمة الجميع كل في مجال تخصصه. والتنسيق قائم بين الإسكوا ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية، حيث جرى الاتفاق على الأدوار والمخرجات المختلفة في عام 2017. وسيجري تطوير الأدوات ووضعها في متناول الدول ومساعدة كل دولة على استخدامها.

27- وتحدث السيد أديب نعمة، المستشار الإقليمي للإسكوا، عن منهجية المحاور وكيفية تطوير محاور العمل والترابط بين الأهداف وبين خطة 2030 والخطط الإنمائية الوطنية. ويجب استخدام الخطة الجديدة لضخ روح جديدة في العمل الوطني، كما يمكن استخدام الخطط الوطنية لضخ روح متجددة في الخطة العالمية. وتنفيذ الخطة الجديدة يتطلب قدرة على الابتكار، للاستفادة من التجارب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة العربية للمساهمة في الإنتاج المعرفي اللازم. والخطة هي أيضاً خطة تحويلية، لا تشبه الأهداف الإنمائية للألفية، وهي غير قابلة للتجزئة، أهدافها وسائل لتحقيق جوهرها. ولذلك يجب أن تؤخذ كوحدة متكاملة، تعني الناس والكوكب والازدهار والسلم والشراكة. هذا العدد الكبير من الغايات والمؤشرات يجب تجميعه في منطق معيّن. وقد قامت بعض الدول بمجهود من هذا النوع. وأكد على أن الخطة ليست خطة تنمية إضافية، بل

يجب المواءمة بينها وبين الخطط الوطنية في المضمون والمنهجية والمبادئ العامة، والاسترشاد في ذلك بالتجارب الناجحة في المنطقة العربية، وما تبقى يجب تكييفه.

28- وقدّم السيد محمد الهادي بشير، مدير قسم النمذجة في الإسكوا، نموذجاً للتكامل الكلي المحسوب، طوّرت الإسكوا التصوّر الأولي له بدعم مالي من المملكة العربية السعودية. وهذا النموذج يمكن أن تستخدمه كل دولة كأداة لرسم السياسات، والمفاضلة بين السياسات المطروحة، وتحديد علاقة الأهداف فيما بينها، وبينها وبين الاقتصاد الكلي. وهدف المحاكاة هو الإجابة على سؤال بسيط: ما هي انعكاسات أي سياسة لتحقيق أحد الأهداف على الأهداف الأخرى وعلى وضع البلد. فقد يؤدي تحقيق هدف معيّن إلى تحقيق هدف آخر، أو قد لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق هدف آخر، أو قد يتحقق على حساب هدف آخر. وتبقى عملية التوزين قضية وطنية وسياسية، فلكل دولة إعطاء الوزن الذي تريده لكل هدف حسب احتياجاتها وأولوياتها.

29- وفي المناقشة، ركز ممثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان على المقاربة الحقوقية في تنفيذ خطة عام 2030، والمقصود بها المشاركة الفاعلة والواسعة في رسم السياسات ووضع البرامج وتنفيذها على كافة الصعد؛ وعدم التمييز بحيث لا يُترك أحد جانباً؛ والمحاسبة، والمقصود منها تطويق باب الفساد وتقويم الأداء الحكومي، ورد الحقوق إلى أصحابها.

30- وركز المتحدثون على أهمية التطوير والتدريب في العمل الإحصائي، بحيث تعتمد طرق حديثة في جمع البيانات للمؤشرات لأنها مؤشرات غير تقليدية، ويبقى الإحصاء، على أهميته، أداة للتنفيذ. وركزوا أيضاً على دور الإطار الأكاديمي كونه من المنصات اللازمة في تبني خطة التنمية، ولا بد من الترابط بين العلوم والسياسات. فلمراكز البحث دور في بناء وتطوير القدرات، وفي دعم الحكومات المحلية، ونشر ثقافة التنمية المستدامة. ومن الضروري بناء علاقات منتجة بين مراكز البحث وأجهزة الإحصاء الخاصة والجهاز الوطني للإحصاء، وبينه وبين واضعي السياسات. وطلبوا من الإسكوا التطرّق في دراساتها إلى مواضيع غير تقليدية مثل الاقتصاد التضامني والتشاركي، يخوّلها موقعها الحيادي والموضوعي تناولها.

31- ويبقى الهدف الرئيسي من الجهود في سياق خطة عام 2030 هو وضع السياسات للتنفيذ وليس الرصد. وفي الختام جرى التأكيد على الدور القيادي للحكومات في الخطة، وعلى دورها في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة والمبعثرة.

الفصل الثالث
قضايا وتطوّرات هامة

32- خصصت اللجنة في اجتماعات كبار المسؤولين حيّزاً من البحث والمناقشة لقضايا وتطوّرات هامة في المنطقة استحوذت على عمل ومتابعة من الإسكوا خلال الفترة السابقة. وفي هذا السياق تناول المشاركون مسائل موضوعية ملحة مثل العدالة للشعب الفلسطيني، ونتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016، وتفعيل العدالة في المنطقة العربية، وإدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة. كما تناولوا مسائل إجرائية خاصة بآلية عمل اللجنة للفترة السابقة والفترة المقبلة، فاستعرضوا وناقشوا الإطار الاستراتيجي المقترح لعمل الإسكوا لفترة السنتين 2018-2019، كما ناقشوا التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017 لدواعٍ تتعلق بالأولويات الطارئة.

ألف- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة
(البند 8 من جدول الأعمال المؤقت)

33- عرضت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/29/7، نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016، وهو منبر إقليمي رفيع المستوى للحوار والتنسيق حول آليات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. وقد نظمت الإسكوا هذا المنتدى بالشراكة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها من أعضاء آلية التنسيق الإقليمي، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية. وعقد المنتدى اجتماعه الثالث في عمّان، يومي 29 و30 أيار/مايو 2016.

34- وأكدت الأمانة التنفيذية على الطابع المتكامل والمترابط لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي التركيز على التكامل يُقصد عدم جواز التجزئة بين مكونات الخطة، بما فيها مضمون الديباجة والإعلان، والترابط في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتلازم التحديات المطروحة المتساوية الأهمية، وهي قضايا السلام والأمن، والفقر واللامساواة، والتدهور البيئي وتغيُّر المناخ، وتواتر الكوارث.

35- ومن توصيات المنتدى التأكيد على مرجعية حقوق الإنسان في العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وفي اعتماد خطط إنمائية لا تستثني فرداً ولا فئة. والالتزام بالنهج الحقوقي يعني كل الأطراف الفاعلة في التنمية في إطار من الشراكة والتنسيق يشمل إلى جانب الحكومات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذا المنتدى الذي يُعقد كل سنة لضمان استمرار الحوار وتبادل الخبرات، يشكل فرصة لاستعراض التقدم في مواءمة الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

36- وسيكون للنهج الحقوقي الذي يدعو إليه المنتدى تأثير وازن عند دراسة الخيارات والمفاضلة بين المنفعة والحق في وضع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذا النهج يتطلب ابتكار حلول وصياغة سياسات غير تقليدية، ووضع آليات مستحدثة لتقييم الجدوى والنتائج على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

37- والمنتدى الذي مر عمله بثلاث مراحل رئيسية هي مراكمة المعرفة، والمتابعة مع الدول العربية على مسار إعداد خطة التنمية لعام 2030، ودراسة واقع الحال والتوجهات المحتملة بعد اعتماد الخطة، تشكل مخرجات عمله مدخلات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وموضوعه لعام 2017 القضاء على الفقر وتحقيق الازدهار في عالم متغيّر. ويقترح إعطاء المنتدى العربي طابع مؤسسي بإقرار شروط مرجعية لعمله وُزّعت مسودتها على المشاركين في الدورة للاطلاع عليها وإبداء الرأي.

38- وفي معرض المناقشة، نوّه المشاركون بجهود المنتدى في الفترة الانتقالية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا على أهمية دوره في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العربي.

39- وناقش المشاركون دور المنتدى في دعم الدول في إعداد الخطط الوطنية الملائمة لتنفيذ ومتابعة خطة عالمية طموحة تتضمن أكثر من 200 مؤشر، وذلك في عمل يشمل جميع الإدارات المتخصصة في مواضيع هي في الواقع جوانب من أهداف التنمية المستدامة.

40- وتوقع المشاركون دوراً للمنتدى في تطوير الإحصاءات، وزيادة التنسيق بين الإسكوا والدول في إعداد الإحصاءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، على أن تكون البيانات من الأجهزة الإحصائية الوطنية وليس فقط من وكالات الأمم المتحدة.

41- وركزت التعليقات على طلب الدعم الفني من الأمانة التنفيذية للإسكوا في إعداد التقارير الطوعية التي يتعيّن على الدول تقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الخمس عشرة سنة حتى عام 2030، في متابعة ورصد دوري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

42- وأكد المشاركون على ضرورة إيصال صورة وافية عن عمل المنتدى إلى الرأي العام العربي، واقترحوا إنشاء منتديات وطنية على نموذج المنتدى العربي، تكون حلقة وصل بين الرأي العام العربي والمنتدى.

43- وفي معرض الرد على بعض النقاط التي أثيرت في المناقشة، أكدت الأمانة التنفيذية أن دورها يتمثل في دعم الجهود الوطنية، واستكمال دور الفرق الوطنية التي تعمل على أهداف التنمية المستدامة، وأن القيادة والملكية في إعداد الخطط وتنفيذها والتقارير تبقى مسؤولية وطنية.

44- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن التقرير العربي سيصدر كل أربع سنوات تزامناً مع التقرير العالمي لقياس تقدم البلدان في تحقيق الأهداف. وهذه الأهداف ستكون محور كل عمل أو نشاط تنفذه الإسكوا حتى عام 2030، وكذلك موضوع الدراسات والأبحاث التي تتناول أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الوطنية والعابرة للحدود.

باء- العدالة للشعب الفلسطيني - خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي
(البند 9 من جدول الأعمال المؤقت)

45- حرصت الأمانة التنفيذية على تخصيص بند في جدول أعمالها عن فلسطين، إزاء الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما العدوان المتكرر على غزة وما خلفه من خسائر بشرية ومادية جسيمة تعوق التقدم في جميع مؤشرات التنمية.

46- وتناولت الأمانة التنفيذية موضوع العدالة للشعب الفلسطيني تحت ثلاثة عناوين رئيسية أولها مسألة الفصل العنصري ((E/ESCWA/29/8(Part I)؛ وأسس ومنطلقات حساب الكلفة التراكمية للاحتلال ((E/ESCWA/29/8(Part II)؛ واستراتيجية الإعلام والتوعية لمناصرة الشعب الفلسطيني ((E/ESCWA/29/8(Part III).

47- وفي مسألة الفصل العنصري، قدّمت الأمانة التنفيذية عرضاً مقتضباً عن دراسة تعدّها حول ما إذا كانت ممارسات إسرائيل وسياساتها تصل إلى حد الفصل العنصري. وتضمّن العرض لمحة عن نهج الدراسة وركائزها، وتاريخ حظر الفصل العنصري في القانون الدولي، وطبيعة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والفصل العنصري في الخطاب المعاصر لحقوق الإنسان. وهذه الدراسة تتناول السياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل بحق الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية، والفلسطينيين في القدس الشرقية، والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين الانتدابية، باعتبارهم أربع فئات مكوّنة لشعب فلسطيني واحد. ولا تغفل الدراسة استعراض الحجج التي تتعارض مع فرضية الفصل العنصري، لفتح مجالات إضافية للبحث.

48- وفي موضوع حساب الكلفة التراكمية للاحتلال، قدّمت الأمانة التنفيذية عرضاً لأسس ومنطلقات المنهجية المقترحة لحساب الكلفة التراكمية والشاملة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته والأنشطة التي تقترح تنظيمها لإطلاق العمل على تطوير هذه المنهجية. فرغم الإجماع على الأضرار التي توقعها الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على نمو الاقتصاد الفلسطيني، ركزت الجهود التحليلية في حساب الكلفة على قطاعات محددة، كالقطاع الزراعي مثلاً، أو قياس أثر سياسات وممارسات معيّنة على مناطق دون غيرها، كالمنطقة "ج" مثلاً في الضفة الغربية. لذلك، لا بدّ من منهجية لقياس الكلفة الشاملة التي يسببها الاحتلال، مع التأكيد على أن حياة الإنسان والشعوب لا يمكن حصرها بثمن مادي.

49- ووضع منهجية لقياس كلفة الاحتلال على فلسطين هو جهد أول من نوعه من ناحية عمق التحليل وسعة نطاقه. وتهدف هذه المنهجية إلى توصيف كلفة الاحتلال بشكل دقيق ومتكامل عبر القطاعات وعلى كافة المستويات. وسيؤدي جمع البيانات من مختلف القطاعات على مدى فترات زمنية طويلة، ورسم علاقة الترابط بين السياسات والممارسات الإسرائيلية وكلفتها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين إلى فهم أبعاد الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته على حياة الفرد والمجتمع في فلسطين.

50- وفي موضوع استراتيجية الإعلام، قدّمت الأمانة التنفيذية مقترحاً من أجل المناصرة الإعلامية للشعب الفلسطيني ومؤسساته في النضال لنيل الحقوق المشروعة وتحقيق العدالة والسلام. وترتكز الاستراتيجية الإعلامية المقترحة على استخدام المادة التوثيقية والتحليلية التي تصدرها الإسكوا ومنظمات حقوقية ودولية أخرى حول الحقوق، ومنها حق تقرير المصير والحق في العدالة، وحول طرق محاسبة السلطات الإسرائيلية على انتهاكاتها لحقوقه.

51- وأخذ المشاركون علماً بالجهود المبذولة على مستويات عدة لدعم الشعب الفلسطيني. وأثنوا على نوعية الدراسات وقيمتها التوثيقية. وأكدوا على ضرورة إيصال نتائج هذه الدراسات إلى أرفع المحافل الدولية حتى يكون لها الأثر المرجو في التأثير على السياسات، وحشد الدعم للشعب الفلسطيني، وكشف وقائع الممارسات والسياسات الإسرائيلية وتداعياتها.

52- وفي معرض مناقشة استراتيجية الإعلام، أكدت الأمانة التنفيذية حرصها على إيصال رسائل أهمها تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه، وعدم جواز استمرار إسرائيل بممارساتها بدون رادع إذ يعرّض ذلك النظام الدولي برمته للمخاطر، وضرورة أن يتماهى أي حل مع القيم الأساسية في القانون الدولي.

53- وأكدت الأمانة التنفيذية مركزية قضية فلسطين في عملها، رغم النزاعات والحروب التي تعيشها المنطقة حالياً. فإذا انتهت هذه النزاعات، ستبقى قضية فلسطين عامل تفجير وتوتر في المنطقة بأسرها. فلا سلام بلا عدالة ولا عدالة بدون تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه.

جيم- تفعيل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: من المفهوم والرؤية إلى السياسة والتطبيق
(البند 10 من جدول الأعمال المؤقت)

54- قدّمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند لمحة عن دليل دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في خطط وبرامج التنمية في البلدان العربية (E/ESCWA/29/9). وإعداد هذا الدليل يندرج ضمن مشروع تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان عربية مختارة وهو مموّل من حساب التنمية للأمم المتحدة، وقد تقرر تنفيذه عملاً بإعلان تونس حول

العدالة الاجتماعية الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين. وينطلق الدليل من الموقع المركزي للعدالة الاجتماعية في خطة عام 2030 والاتفاقيات العالمية الحديثة. ويركز على الخطوات العملية والأدوات التي تستخدم لوضع سياسات تأخذ بمبادئ العدالة الاجتماعية في مختلف البلدان العربية، على اختلاف القدرات والاحتياجات والهياكل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

55- ويتضمن الدليل نقاطاً توضيحية حول كيفية دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية، والعلاقة بين العدالة الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة، وآليات العمل المؤسسي، والنماذج العملية. ويعتمد على أدوات عمل تحليلية ومراجع عالمية وتجارب عملية يمكن الاستفادة منها.

56- وفي معرض المناقشة، شدّد المشاركون على مركزية موضوع العدالة الاجتماعية وضرورة ربطه بخطة عام 2030، وتخصيص حيّز أكبر في الدليل للعلاقة بين العدالة الاجتماعية وهذه الخطة، لأن في الترابط فرصة لدفع قضية العدالة الاجتماعية مع العديد من الأهداف الأخرى، ومعالجة الموضوع انطلاقاً من المفهوم الموسع والشامل الذي يمكن من ضمنه استهداف فئات اجتماعية معيّنة. وقد تحدث مندوبون من العراق والسودان والمغرب واليمن عن تجارب نجحت في الحماية الاجتماعية لم تقتصر على المساعدات النقدية المباشرة، بل شملت أنماطاً مثل شبكات الأمان وبرامج التأمين الصحي، وخططاً متعددة القطاعات تُنفّذ بالتنسيق بين الوزارات المختصة. وقد تكون هذه التجارب مصدر غنى للدليل وإضافة قيّمة إلى التجارب العملية التي يتضمنها من مختلف أنحاء العالم.

57- واقترح المتحدثون إعداد برامج توعية حول العدالة تشمل المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية المباشرة. كما اقترحوا تكييف أنماط الحماية وبرامج الدعم مع التغيُّرات السريعة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل دور المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتصميم برامج تدريبية للقطاعات العامة على إعداد الإحصاءات المالية.

58- وأكد المندوبون على ضرورة معالجة موضوع العدالة الاجتماعية في إطار سياسات اقتصادية واتفاقيات دولية تخدم مصالح الفقراء، وتأخذ بمفهوم العدالة باعتباره رافداً للاقتصاد وليس عبئاً عليه. كما اقترحوا اعتماد مؤشرات لقياس دمج العدالة الاجتماعية في المؤسسات والبرامج، على أن تنسجم هذه المؤشرات مع المؤشرات المتعددة والوافية لخطة عام 2030.

59- وطرح المتحدثون إشكالية الوصول إلى الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر في ظروف النزاع، وأكدوا على ضرورة تفعيل الأطر المؤسسية والتشريعية وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية بالكفاءة المطلوبة.

60- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن الدليل ينطلق من مجموعة من المدارس الفكرية، ويتضمن تجارب من العالم على سبيل الاسترشاد بها، ولكنه غني بالتجارب العربية الناجحة التي يتناولها في مختلف أقسامه من أطر ودراسات حالة وتمارين. ويجري إعداد هذا الدليل في إطار من المشاركة، واستناداً إلى مشاورات في ورشة دون إقليمية عُقدت على مستوى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وستعقد في منتصف عام 2017 ورشة عمل على مستوى المنطقة العربية لاختبار الدليل وإطلاقه بعد مواءمته مع حاجات كل بلد وخصوصياته، وتخصيص حيّز فيه للدول التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار.

دال- إدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة
(البند 11 من جدول الأعمال المؤقت)

61- قدّمت الأمانة التنفيذية عرضاً لمشروع إدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/29/10. وهذا المشروع يندرج في إطار العمل على تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمساواة بين الجنسين، والأهداف التي نص عليها منهاج عمل بيجين بشأن إدماج منظور النوع الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو يبني على الإنجازات التي تحققت في تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة منذ بدء تطبيقها. وتناول العرض تجربة الإسكوا في هذا المجال وكيفية نقل الخبرات للدول الأعضاء من خلال مواءمة الخطة مع الواقع العربي لتصميم أول إطار عربي لقياس التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة. وقد اطلعت اللجنة على هذا المشروع وأبدى المشاركون الرأي بشأن سُبل تكييف الدليل التقني الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن استيفاء مؤشرات الأداء مع أولويات المنطقة العربية، ليكون أداة إرشادية لصانعي القرار فيها.

62- وفي معرض المناقشة، أجمع المتحدثون على أولوية قضايا المرأة في الأمم المتحدة وفي المنطقة العربية، وأهمية أن تنبع المشاريع من الاحتياجات الفعلية للمنطقة وخصوصياتها، وألا تتعارض مع طابع المنطقة وثقافتها.

63- وتحدث بعض المندوبين عن تجارب ناجحة في بلدانهم. ففي عُمان، ترتكز الخطة الإنمائية للفترة المقبلة على الإنصاف والتمكين والدمج الاجتماعي، سعياً إلى دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية كما في المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص. وفي العراق، حُدّدت حصة للمرأة في مناصب القرار والوظيفة العامة، ويجري استحداث دوائر خاصة لتمكين المرأة، تتولى تأمين إحصاءات النوع الاجتماعي للوزارات. وفي المغرب، يجري دمج النوع الاجتماعي والإحصاءات التي تراعي النوع الاجتماعي في إصلاح القوانين والميزانيات وخطط التنمية. وفي اليمن، كانت المرأة ممثلة ومشاركة في الحوار الوطني، ومن نتائجه تخصيص حصة للمرأة في الوظائف الحكومية على جميع المستويات، سيأتي تطبيقها بفوائد كبيرة على البلد.

64- وأشار المندوبون إلى ضرورة تعديل الأداة التي وُضعت للأمم المتحدة وتطويعها بحيث تصلح للتطبيق على المؤسسات الوطنية بغايات ومؤشرات مختلفة، وتحديد النتائج المتوخاة منها. وأجمع المتحدثون على أهمية ضبط بعض المفاهيم في المشروع والابتعاد عن اللغة السلبية والمتحيّزة، وضرورة اختبار هذه الأداة على نحو استطلاعي في المؤسسات العامة قبل إطلاقها وتعميمها.

هاء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019
(البند 7 من جدول الأعمال)

65- أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2018-2019 عرض على اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني في كانون الأول/ديسمبر 2015 وطلبت الدول مهلة لتقديم ملاحظاتها عليه. وتلقت الأمانة التنفيذية ملاحظات من المملكة العربية السعودية وأخذت بها، ثم قدمت المشروع المنقح إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الأمم المتحدة التي وافقت عليه.

66- وتساءل المندوبون عن إغفال موضوع الشباب في الإطار الاستراتيجي المنقح مع أنه في صلب خطة عام 2030، وطلبوا تقديم صورة تعكس الاختلافات في الإنجازات بين البلدان العربية، ولا سيما أن بعضها حقق تقدماً كبيراً في مجالات عديدة، يمكن توثيقه بالأرقام والبيانات. وأشار مندوب الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا تعمل على مشروع ميداني حول الشباب في المنطقة.

واو- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة
(البند 5 من جدول الأعمال)

1- تنفيذ إعلان تونس والقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين

67- عرضت الأمانة التنفيذية الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية تنفيذاً لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014. ومن أبرز ما قامت به الأمانة التنفيذية إصدار عشر دراسات حول الجوانب المختلفة للعدالة الاجتماعية، والعمل على دمج العدالة الاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات في الدول الأعضاء بشأن دمج العدالة الاجتماعية في السياسات العامة، وهي تعد دليلاً تنفيذياً حول هذا الموضوع خصص له بند في جدول أعمال الدورة.

68- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن جدول أعمال الدورة يتضمن بنوداً خاصة بمواضيع عدد من قرارات الدورة الثامنة والعشرين، وقدمت الشُعَب المعنية عروضاً عن العمل المنجز تنفيذاً لها.

69- وأكد المندوبون على أهمية التنسيق بين الإسكوا ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة حول المواضيع المتخصصة، تجنباً للازدواجية وهدر الموارد.

70- ورداً على هذه الملاحظة، أكدت الأمانة التنفيذية أن تجنب الازدواجية في العمل هاجس دائم لدى الإسكوا، وأشارت إلى آليتين معتمدتين لضمان التنسيق وهما الاجتماعات الدورية مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وآلية التنسيق الإقليمي التي ترأسها الإسكوا وتضم كافة هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وأوضحت أن الإسكوا تتفرد عن سائر منظمات الأمم المتحدة بتعدّد تخصصاتها وبإضفائها بُعداً إقليمياً على القضايا التي تعالجها. وقد تتكرر العناوين أحياناً، لكن المضمون يختلف. وفي الختام، حث رئيس الجلسة الدول الأعضاء على موافاة الأمانة التنفيذية بتقاريرها حول التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين، لنشرها على موقع الإسكوا الإلكتروني. ولفت مندوب الجمهورية التونسية إلى أن دولته أعدت تقريراً عن التقدّم الذي أحرزته في تنفيذ إعلان تونس، ولا سيما في ما يتعلق بالمرأة والأسرة ورعاية المسنين وطلب تعميمه.

2- تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها

71- أشارت الأمانة التنفيذية إلى إن اللجنة التنفيذية التي خوّلتها الدول الأعضاء صلاحيات اتخاذ القرار بموجب تغيير إسم اللجنة الفنية إلى اللجنة التنفيذية وتعديل صلاحياتها، قد تولت مهام اللجنة في الفترة الممتدة بين الدورتين الوزاريتين. وعقدت اللجنة اجتماعين في الفترة منذ الدورة الثامنة والعشرين، الاجتماع الأول في عمّان، يومي 8 و9 حزيران/يونيو 2015 وصدر تقريره في الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/8/Report؛ والاجتماع الثاني في عمّان، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 وصدر تقريره في الوثيقة

E/ESCWA/2015/EC.2/9/Report. ومن أبرز ما اتخذته اللجنة التنفيذية من قرارات اعتماد خطة عمل الإسكوا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما جعل الإسكوا من أوائل منظمات الأمم المتحدة التي تضع تصوُّراً واضحاً لما يمكن أن تقوم به لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة 2030. وقد أخذ رئيس الجلسة العلم بالتقريرين وأشاد بالدور الذي قامت به اللجنة التنفيذية في الفترة الفاصلة بين انعقاد الدورتين الوزاريتين.

3- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها

72- عُرضت على اللجنة في إطار هذا البند تقارير الهيئات الفرعية التي لم يتم عرضها على اللجنة التنفيذية. وهذه التقارير هي:

(1) تقرير لجنة المرأة عن دورتها السابعة، مسقط، 20-21 كانون الثاني/يناير 2016 (E/ESCWA/ECW/2015/IG.1/7/Report)؛

(2) تقرير لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها العاشرة، القاهرة، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/9/Report)؛

(3) تقرير لجنة النقل عن دورتها السادسة عشرة، القاهرة، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (E/ESCWA/EDID/2015/IG.3/6/Report).

73- وقدم مديرو الشُعب المعنية لمحة عن تلك التقارير. ومن أبرز ما صدر عن لجنة المرأة إعلان مسقط بشأن العدالة بين الجنسين الذي يقدم نهجاً جديداً في تناول العدالة بين الجنسين بالتركيز على المساواة والمساءلة، وإعداد دراسة عن حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن التوصيات التي صدرت عن لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، رفع القيود المتبقية على تدفق التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعم التحول الاقتصادي، ودمج السياسات التجارية في الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد سيناريوهات لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي ونماذج لقياس الآثار المترتبة على الاتحاد. ومما أقرته لجنة النقل تغيير عناوين اتفاقات النقل على الطرق والسكك الحديدية والنقل البحري لتصبح "في المنطقة العربية" بدلاً من "المشرق العربي"، وتعزيز أنظمة السلامة على الطرق.

74- ورداً على اقتراح أحد المندوبين وضع خطة إجرائية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجان الفرعية، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الأمر متروك للدول الأعضاء حسب ظروف كلّ منها، موضحة أنها تقدم تقارير دورية عن تنفيذ التوصيات الموجهة إليها، وتدرج بنداً ثابتا في كافة الاجتماعات لتقديم تقارير الدول الأعضاء حول التقدم المحرز.

75- وفي معرض الرد على سؤال حول تقييم الإسكوا للعوائق التي تحول دون إنشاء الاتحاد الجمركي العربي، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا درست مع جامعة الدول العربية الإشكاليات المختلفة التي تعترض قيام الاتحاد ومن أبرزها تباين الهياكل الاقتصادية والمداخيل الجمركية بين الدول العربية. ولا بد في هذا الإطار من استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومعرفة الآثار التفصيلية لإنشاء الاتحاد على كل دولة على حدة، ودراسة آليات التعويض. وأعلن رئيس الجلسة اعتماد تقارير الهيئات الفرعية للجنة.

4- أداء البرنامج لفترة السنتين 2014-2015

76- قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً عن أداء البرنامج، أشارت فيه إلى أن معدّل التنفيذ ارتفع من 96 في المائة في فترة السنتين 2012-2013 إلى 98 في المائة في فترة السنتين 2014-2015. وأوضحت أن ما تشهده بعض البلدان العربية من عدم استقرار سياسي ونزاعات طال أمدها، يعوق تنفيذ أنشطة الإسكوا، لكنه لم يثنِها عن تقديم الدعم للدول التي يزداد فيها الطلب عليه، ولا سيما أنشطة بناء القدرات. ومن التحديات الأخرى التي واجهت عمل الإسكوا التخفيضات في الميزانية العادية للفترة 2014-2015، ولا سيما في مجال التعاون الفني، والتخفيضات في ميزانية دعم البرامج، والتغييرات في النُظم الإدارية المعتمدة.

77- ونوه المندوبون بقدرة الإسكوا على الاستجابة لطلبات الدعم الفني المتزايدة التي توجهها الدول الأعضاء، في ظل النزاعات وتخفيض الميزانية المخصصة لهذا الدعم، وباقتراب الإسكوا من المستوى الأمثل في التنفيذ. وطلبوا إعادة النظر في عملية تحديد الأولويات وصياغة برنامج العمل من خلال زيادة التشاور مع الدول الأعضاء، وتحقيق التوازن في ما بينها في توزيع أنشطة بناء القدرات، وزيادة الاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية. واقترح البعض تقديم أداء البرنامج بشكل مصفوفة تبين الأنشطة المنجزة وغير المنجزة، وأسباب عدم الإنجاز. وطالبوا بدعم من الإسكوا لبناء القدرة على إنتاج بيانات ومؤشرات إحصائية، لا سيما لرصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

78- وفي معرض الرد، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا قد حصلت على تمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية لتنفيذ مشروع لبناء القدرات الإحصائية على رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشارك فيه تسع هيئات تابعة للأمم المتحدة.

5- التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

79- قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً لأنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا في فترة السنتين 2014-2015، وتشمل الخدمات الاستشارية وبناء القدرات للدول الأعضاء، وهي ممولة من البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب الأمم المتحدة للتنمية وموارد من خارج الميزانية. وسلطت الضوء على عدد من التجارب الناجحة في إطار هذا التعاون وما يواجهه من صعوبات.

80- وسأل المندوبون عن كيفية تحديد مجالات المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية وأنشطة التعاون الفني الممولة من خارج الميزانية ومدى تأثرها بخطط وأولويات الجهات المانحة، مؤكدين على ضرورة الالتزام بمراجع إسناد الإسكوا. ودعوا إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وإدارة الموارد المائية والتكنولوجيا. وتساءل البعض عن سبب استحواذ قضايا الإحصاء والتكامل الاقتصادي على 50 في المائة من الخدمات الاستشارية بعد صدور إعلان تونس الذي أعطى الأولوية لقضايا العدالة الاجتماعية. وتطرق المندوبون إلى مشكلة التواصل بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء في مجال التعاون الفني، الناشئة عن عدم اعتماد نقاط الاتصال التي تحددها الجهات الوطنية الرسمية، وطالبوا بإيجاد حل جذري لهذه المشكلة. ونوّه مندوب جمهورية السودان بالدعم المثمر الذي قدمته الإسكوا للحوار الوطني في بلده.

81- وأشارت الأمانة التنفيذية، في معرض الرد، إلى أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة هي التي تحدد مجالات المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. أما الأنشطة الممولة من خارج

الميزانية، فتحدَّد بناءً على طلب مباشر من الدول الأعضاء، على غرار المملكة العربية السعودية التي طلبت مساعدة فنية في وضع خطتها الوطنية العاشرة، والجمهورية اليمنية في إعداد خطة لإعادة الإعمار. وتقدّم الإسكوا المساعدة الفنية أيضاً عندما تستدعي حالة النزاع في بلدان معيّنة التدخل لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية. ففي الجمهورية العربية السورية وليبيا على سبيل المثال، أطلقت حوارات لإعادة البناء شارك فيها أكثر من 1600 خبير. وهذا في صلب مراجع إسناد الإسكوا وصلاحياتها. وليس للجهات المانحة أي تأثير على الجانبين الفني والموضوعي للمشاريع. وأكدت الأمانة التنفيذية على ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكلة التواصل عبر نقاط الاتصال، وأملت من الدول الأعضاء التعاون في هذا الشأن.

6- الوضع المالي للجنة

82- قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً عن المخصصات والإنفاق على برامج وأنشطة الإسكوا الممولة من الميزانية العادية وموارد من خارج الميزانية لفترة السنتين 2014-2015، ومقارنة مع الوضع المالي للفترة 2012-2013. وأوضحت أن أنشطة التنمية والتكامل الاقتصادي رُصدت لها أكبر حصة من الميزانية. وأشارت إلى أن استخدام كامل الميزانية يبين أن تلبية الاحتياجات الإنمائية للمنطقة يتطلب المزيد من المساهمات، لا سيما وأن الجمعية العامة تطالب بزيادة الكفاءة في الميزانية.

83- وسأل المندوبون عما إذا كان معدل التنفيذ للبرنامج يتعلق بالشق المالي أو بالنتائج، وعن سبب انخفاض نسبة التمويل المخصصة للتعاون الفني من الميزانية العادية، التي لا تتجاوز 7 في المائة، وعن إمكانية زيادتها. وأوضحت الأمانة التنفيذية أن معدل التنفيذ يتناول الشق البرنامجي، ولا سيما عدد النواتج المحققة مقارنة مع النواتج المقررة، وأن عدد طلبات التعاون الفني تضاعف في فترة السنتين الأخيرة. ورحب المندوبون بالجهود التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتطوير نظمها الإدارية والمالية.

زاي- قضايا الإدارة العليا
(البند 6 من جدول الأعمال المؤقت)

1- تقييم عمل اللجنة

84- قدمت الأمانة التنفيذية لمحة عن عمليات التقييم التي أجرتها الإسكوا للبرامج الفرعية من حيث أهميتها وفعاليتها وأثرها في الفترة 2014-2015 وأبرز نتائجها والدروس المستخلصة منها، والتحديات الماثلة والخطوات المستقبلية. وأوضحت أن الأهداف الرئيسية لسياسة التقييم التي اعتمدتها الإسكوا في عام 2014 تقضي بتحسين المساءلة وتعزيز الإدارة القائمة على تحقيق النتائج وزيادة القدرة على التطوّر المستمر. وشملت عملية التقييم مركز الإسكوا للتكنولوجيا، ومركز المرأة في الإسكوا، وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات من خلال استعراض ثلاثة عناصر هي: المنشورات؛ والعمل الميداني مع الموظفين والشركاء والجهات المعنية والنظراء؛ والأنشطة الفنية.

85- واستوضح المندوبون عن نسبة التمويل المخصصة لعملية التقييم في المشاريع الممولة من حساب التنمية، وعن جدوى الاعتماد على تقييم الوثائق والدراسات على حساب الزيارات الميدانية. وتساءلوا عن مدى التواصل مع الجهات المستفيدة لزيادة الموضوعية وقياس الأثر، وعن غياب مواطن الضعف في تقارير التقييم. واقترحوا أن تقوم الإسكوا بتقييم مؤسسي شامل كل خمس سنوات لقياس قدرتها على إنجاز مهامها.

86- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن النسبة المخصصة للتقييم من الميزانية العادية لا تتجاوز 1 في المائة نظراً لمحدودية الموارد، في مقابل 2 في المائة للمشاريع الممولة من حساب التنمية، و2 إلى 4 في المائة وفقاً لتوصيات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. أما مراجعة الوثائق والدراسات، فهي أقل كلفة من الزيارات الميدانية وما يرتبط بها من تكاليف السفر. ورأت أن أخذ رأي المستفيدين في الاعتبار يساهم في وضع توصيات أكثر فعالية، وأن قياس الأثر ولا سيما في بناء القدرات لا يتضح مباشرةً بعد المشروع. وقد قام مكتب خدمات الرقابة الداخلي للأمم المتحدة بتقييم شامل للإسكوا، وبزيارات ميدانية إلى عدد من الدول الأعضاء، ويمكن الاطلاع على تقريره على موقع الإسكوا الإلكتروني.

2- التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017

87- عرضت الأمانة التنفيذية التعديلات المقترحة على برنامج العمل التي تنوعت بين عدد من الأنشطة الجديدة وأخرى أعيدت صياغتها لمواكبة التطورات في المنطقة، وكذلك لتركيز العمل على قضايا العدالة الاجتماعية في ضوء إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية الصادر عن اللجنة في دورتها السابقة.

88- وتساءل المندوبون عما إذا كانت إضافة الأنشطة ستؤدي إلى تعديل في الميزانية وفي الجدول الزمني للتنفيذ، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددوا على أهمية أن تشكل قيمة مضافة إلى برنامج العمل، وعلى ضرورة اعتماد مؤشرات نوعية في قياس الإنجازات. وطلبوا زيادة التنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد الأولويات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني المحلية، والمساعدة في مجال حشد الموارد.

89- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن إضافة الأنشطة لن تستوجب أي تبعات، وأنها جاءت نتيجة طول الفترة الزمنية بين إعداد البرنامج وتنفيذه. أما بالنسبة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة، فقد اعتمدت اللجنة التنفيذية قراراً بهذا الشأن وهي تنتظر قرار اللجنة الخامسة في الأمم المتحدة بشأن تبعاته المالية. وقد وضعت الإسكوا خطة بديلة في حال عدم حصولها على التمويل المطلوب، وستعمل في جميع الأحوال على تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء.

الفصل الرابع
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والعشرين

90- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومشاريع القرارات المعروضة عليها الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين، على أن ترسل إلى الدول الأعضاء في التقرير الختامي.

الفصل الخامس
مسائل إجرائية وتنظيمية

ألف- المكان وموعد الانعقاد

91- عقدت الإسكوا دورتها التاسعة والعشرين في الدوحة، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016. وناقشت اللجنة، التي عقدت في ثماني جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا التي تهمّ الدول الأعضاء.

92- وفي نشاط جانبي، وقعت الإسكوا مع دولة قطر مذكرة تعاون فني تقدم الإسكوا بموجبها خدمات فنية لدعم الخطة الوطنية للتنمية. وستركز هذه الخدمات على الأولويات التي تحدد بالاتفاق بين الجهتين.

93- وعرضت الأمانة التنفيذية في ختام الجلسة الافتتاحية للاجتماعات الوزارية فيلماً قصيراً عن محاكاة لدورة الإسكوا الوزارية، وهي مبادرة أطلقتها الأمانة التنفيذية للتفاعل مع الشباب، وشارك فيها خمسة وثلاثون طالباً من الجامعة الأميركية في بيروت. أعد الطلاب أوراقاً بحثية لمناقشة تنفيذ خطة 2030 في الدول العربية، كلٌ ممثلاً دولة أو هيئة إقليمية أو دولية. وأجمعت كلمات الطلاب على الدعوة إلى التركيز على ما يجمع بين الدول العربية وليس على ما يفرقها.

باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة
(البند 4 من جدول الأعمال)

94- تنص المادة 63 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنه يجوز للجنة أن تدعو أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وليست عضواً في اللجنة، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن أي مسألة تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة لتلك الدولة. ولا يكون للدولة التي دُعيت على هذا النحو حق التصويت، غير أنه يجوز لها تقديم مقترحات تُطرح للتصويت بناءً على طلب أي عضو من أعضاء اللجنة.

95- وعملاً بهذه المادة اطلعت الأمانة التنفيذية للجنة على الطلبات التي تلقتها واتخذت قراراً بشأنها. وهكذا شاركت بصفة مراقب، في أعمال الدورة التاسعة والعشرين الاتحاد السويسري والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية النيجر، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وغرفة التجارة الدولية في قطر، وغرفة التجارة الدولية في باريس، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية في قطر، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت؛ بالإضافة إلى منظمات غير حكومية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الإسكوا والمعتمدة لدى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وشاركت المنظمة الدولية للهجرة في دورة اللجنة بصفة مراقب، وذلك لأول مرة بعدما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة انضمام هذه المنظمة إلى منظومة الأمم المتحدة كمنظمة "ذات صلة".

جيم- الافتتاح

96- افتتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم الثلاثاء الموافق 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، والمرحلة الثانية للوزراء مساء يوم الأربعاء الموافق 14 كانون الأول/ديسمبر 2016.

1- اجتماعات كبار المسؤولين

97- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقى مندوب مملكة البحرين ورئيس الدورة السابقة، السيد توفيق أحمد المنصور، مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، كلمة شكر فيها دولة قطر على استضافتها لأعمال الدورة، وأثنى على جهود الأمانة التنفيذية للإسكوا وعلى مشاركة الدول الأعضاء وتعاونها مع مملكة البحرين أثناء رئاستها للدورة السابقة. وأكد على أهمية الموضوع الرئيسي للدورة وهو "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية" آملاً في أن تثمر المناقشات عن أفكار جديدة تستفيد منها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

98- وألقى السيد عبد الله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية للبرنامج، كلمة الإسكوا، وأشار فيها إلى أهمية الدورة التاسعة والعشرين في تحديد مسار المنطقة في المرحلة المقبلة، ولا سيما في تكييف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويات الوطنية. ونوه بالتعاون الذي أبدته الدول الأعضاء في تنفيذ ما أصدرته اللجنة من قرارات في دورتها الثامنة والعشرين، ولا سيما إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

2- الاجتماعات الوزارية

99- ألقى السيد عبد الله بن أحمد آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية في مملكة البحرين، كلمة افتتاحية في الشق الوزاري ممثلاً الدولة التي ترأست الدورة الثامنة والعشرين. وقال في كلمته إن اختيار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 موضوعاً رئيسياً للدورة هو محل تقدير لأهميته في مسعى الدول العربية لتحقيق ما يصبو إليه الإنسان العربي. وأضاف أن التحديات الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية أدت إلى تداعيات اقتصادية أثرت على معظم دول المنطقة من حيث ارتفاع معدلات بطالة الشباب والفقر، وتحديات الأمن الغذائي، وانعدام البيئة الصحية السليمة، والإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، وازدياد عدد السكان، وغياب مفهوم اقتصاد المعرفة والابتكار. ودعا إلى إعادة النظر في السياسات الإنمائية بحيث تستند إلى دراسات ورؤية شاملة تحقق رغبات كافة الفئات وتضمن إشراكها في صنع القرار. وأكد على أهمية دور الإسكوا في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة وتعزيز التعاون في ما بينها وتبادل المعلومات والخبرات لتحقيق التنمية المستدامة.

100- وتلا السيد عبد الله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية، رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجهة إلى الدورة. دعا الأمين العام إلى إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للمخاطر في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن في المنطقة العربية فئات كثيرة معرضة للخطر، منها اللاجئون والنازحون الذين شرّدهم

النزاع، في سوريا والعراق واليمن وبلدان أخرى، والفلسطينيون الذين يعانون من الاحتلال العسكري ولا يزالون في سعي إلى استعادة حقوقهم. وقال إنه لا يمكن تحقيق الازدهار بدون العدالة، واحترام جميع حقوق الإنسان، وإرساء السلام. والمنطقة العربية بشكل خاص، تبعث رسالة إلى العالم بما تملكه من إمكانيات للتعاون وشمول الجميع والتسامح. وأكد على دور الإسكوا في تقديم الخدمات الاستشارية المتعددة التخصصات والدعم الفني للدول الأعضاء مما يمكنها من تحقيق الأهداف بشكل فعّال.

101- وألقى السيد سلطان المريخي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة قطر، الدولة التي ترأست الدورة التاسعة والعشرين، كلمة أشار فيها إلى التحديات الجسيمة التي تخيم على المنطقة من حروب واحتلال ونزاعات وهجرات قسرية ولجوء وتقلبات اقتصادية وسياسية. واعتبر أن أهداف التنمية المستدامة لا تتحقق من دون الارتكاز على الشراكة العالمية لتهيئة بيئة دولية وإقليمية مؤاتية مع مراعاة الاختلاف في قدرات البلدان ومستويات التنمية فيها، كما أنها لا تتحقق من دون حشد الموارد اللازمة وتشجيع الابتكار.

102- وألقت السيدة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة أكدت فيها على أن إنهاء النزاعات والحروب الأهلية يجب أن يكون الأولوية القصوى في المنطقة وأنه لا يمكن الفصل بين التنموي والسياسي. وقالت إن لا أمل للشعب الفلسطيني في تحقيق أهداف خطة التنمية ما بقي الاحتلال قائماً. فالتنمية تعريفاً هي الحرية، والاحتلال حكماً هو نقيضها. وأشارت إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في منطقتنا العربية يتطلب تغييراً شاملاً في النهج التنموي يبني على إنجازاتنا وهي ليست بقليلة ويتقصى أسباب الفشل بتفاديها. وأشارت إلى أن خطة 2030 هي خطة متكاملة لا تحتمل التجزئة والهدف السادس عشر منها عن الأمن والسلم والحوكمة الرشيدة أساسي لجميع الأهداف الأخرى. ولا تنمية من دون مشاركة الجميع. وأكدت على دور المرأة شريكة كاملة الحقوق وعلى ضرورة تكريس هذا الدور في السياسات الحكومية.

دال- الحضور

103- حضر الدورة ممثلون عن خمس عشرة دولة أعضاء في الإسكوا. وحضر الدورة بصفة مراقب الاتحاد السويسري، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية النيجر. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

هاء- انتخاب أعضاء المكتب

104- تنص المادة 12 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية. كما تنص هذه المادة على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

105- وعملاً بأحكام هذه المادة، كان من المفترض أن تتولى الجمهورية التونسية ترؤس الدورة. ولكن أعضاء المكتب، وبعد التنسيق مع تونس، اقترحوا أن تتولى دولة قطر المضيفة، رئاسة الدورة التاسعة والعشرين، على أن تُعهد رئاسة الدورة المقبلة إلى تونس. ووافق المندوبون على الاقتراح، وتولى السيد أحمد بن حسن الحمادي، أمين عام وزارة الخارجية في دولة قطر، رئاسة اجتماعات كبار المسؤولين. وتولى السيد سامي بو قشه، وزارة

الخارجية في الجمهورية التونسية، والسيد أحمد المنصور، مدير إدارة المنظمات الدولية في مملكة البحرين، منصبي نائبي الرئيس، والسيد عمر مصطفى، وزارة التجارة في جمهورية السودان منصب المقرر.

واو- وثائق التفويض

106- عملاً بأحكام المادة 11 من النظام الداخلي، قُدّمت إلى الأمينة التنفيذية وثائق التفويض عن مندوبي البلدان الأعضاء المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين.

زاي- جدول الأعمال

107- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/29/L.1، مع إضافة موضوع الدول التي تمر بنزاعات وكيفية دعمها، وذلك بناءً على اقتراح مندوب الجمهورية اليمنية. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الدورة التاسعة والعشرين.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة.

5- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة:

(أ) تنفيذ إعلان تونس والقرارات الأخرى الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين؛
(ب) تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها؛
(ج) تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها؛
(د) أداء البرنامج لفترة السنتين 2014-2015؛
(هـ) التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(و) الوضع المالي للجنة.

6- قضايا الإدارة العليا:

(أ) تقييم عمل اللجنة؛
(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017.

7- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019.

8- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016.

9- العدالة للشعب الفلسطيني - خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي:

(أ) مسألة الفصل العنصري؛
(ب) أسس ومنطلقات احتساب الكلفة التراكمية للاحتلال؛
(ج) استراتيجية للإعلام والتواصل لمناصرة الشعب الفلسطيني.

10- تفعيل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: من المفهوم والرؤية إلى السياسة والتطبيق.

11- إدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة.

12- افتتاح الاجتماع الوزاري.

13- تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية (موضوع الدورة الرئيسي):

(أ) حلقة النقاش الأولى: تحديات تنفيذ الخطة على المستوى الوطني؛
(ب) حلقة النقاش الثانية: تأثير النزاعات والاحتلال على تنفيذ الخطة؛
(ج) حلقة النقاش الثالثة: دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: وسائل وأدوات مقترحة.

14- موعد ومكان انعقاد الدورة الثلاثين للجنة.

15- ما يستجد من أعمال.

16- اعتماد الإعلان الوزاري بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية والقرارات الأخرى.

17- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والعشرين.

108- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها الثامنة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/29/L.2.

حاء- مكان وموعد انعقاد الدورة الثلاثين للجنة
(البند 14 من جدول الأعمال)

109- تقرر عقد الدورة الثلاثين للجنة في شهر أيار/مايو 2018 في بيروت، ما لم توجّه دعوة لعقدها في إحدى الدول الأعضاء.

طاء- ما يستجد من أعمال
(البند 15 من جدول الأعمال)

110- اقترح مندوب الجمهورية اليمنية بحث أوضاع الدول التي تمر بنزاعات في إطار هذا البند، إلا أنه في ضوء مناقشة هذا الموضوع بشكل مستفيض في الدورة الوزارية لم يناقش مجدداً.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

معالي السيد عماد نجيب فاخوري
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار إبراهيم بدران
رئيسة قسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي السيد محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل وزارة الاقتصاد

معالي السيد صالح العامري
سفير
دولة الإمارات العربية المتحدة في قطر

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة الاتفاقيات الاقتصادية واللجان المشتركة
وزارة الاقتصاد

السيدة سمية الجناحي
مكتب وكيل وزارة الاقتصاد

السيدة حنان عبدالله القاضي
إدارة الاتفاقيات الاقتصادية واللجان المشتركة
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

معالي السيد الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية

سعادة السيد توفيق أحمد المنصور
مدير إدارة المنظمات الدولية

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
رئيس قسم منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والتكتلات الإقليمية
وزارة الخارجية

السيد جابر أحمد عطية
ملحق دبلوماسي
سفارة مملكة البحرين في قطر

الجمهورية التونسية

سعادة السيد صبري الباشطبجي
كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية

السيدة هلى باش طبجي
مديرة عامة
الإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية

السيد سامي بوقشه
مكلف بإدارة التعاون متعدد الأطراف
وزارة الشؤون الخارجية

معالي السيد رشيد سعيداني
وزير مفوض
نائب سفير
الجمهورية التونسية في قطر

جمهورية السودان

معالي السيدة مشاعر أحمد الأمين عبدالله
وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيد علي محمد قير
وكيل وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيدة ليمياء عبد الغفار خلف الله
أمينة عامة
المجلس القومي للسكان

جمهورية السودان (تابع)

السيدة أخلاس محمد علي محمد
وزارة التعاون الدولي

السيد عبدالله فرج الله رحمة الله حمدين
مدير
وزارة التجارة

السيد عمر مصطفى
وزارة التجارة

السيد محمد سيد أحمد محمد
سكرتير أول
سفارة جمهورية السودان في قطر

السيدة هناء حمدالله

جمهورية العراق

معالي السيد سلمان الجميلي
وزير التخطيط

السيد خالد كريم مصلح
مكتب وزير التخطيط

السيدة رغد علي عبد الرسول
مديرة عامة
دائرة التنمية البشرية

السيدة نجلاء علي مراد
مديرة عامة
الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

السيد عبد الكريم عبدالله شلال الجنابي
وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد أحمد حسين عبود
سفارة جمهورية العراق في قطر

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن راشد بن سعيد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد محمد بن سيف بن سليم الكلباني
مدير دائرة البيئة والتنمية المستدامة
وزارة البيئة والشؤون المناخية

دولة فلسطين

معالي السيد بشار جمعة
رئيس ديوان رئيس الوزراء
الوزير المعني بالتنمية المستدامة

السيد محمود عطايا
نائب مدير عام
وحدة السياسات والإصلاح
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني
وزير دولة
وزارة الخارجية

سعادة السيد طارق الأنصاري
مدير إدارة التعاون الدولي

سعادة السيد أحمد حسن الحمادي
الأمين العام لوزارة الخارجية

السيد ناجي عبدربه العجي
مدير إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

السيدة هند الخاطر
وزارة الخارجية

السيد أحمد حسين
خبير إحصاء
مكتب الوزير
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

السيد أسامة عثمان الفكي
وزارة الخارجية

دولة قطر (تابع)

السيد محمد سعد
وزارة الخارجية

السيد عبد الفتاح محمد
مستشار وزير الدولة
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد خالد عبدالصاحب مهدي
أمين عام
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيد مشعل منور العارضي
مراقب المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة رباب حسين ميرزا
رئيسة قسم إدارة التعاون الدولي
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيدة عائشة مبارك العجمي
محللة إقتصادية

جمهورية مصر العربية

السيد إيهاب عبد الحميد
القائم بالأعمال بالإنابة
سفارة جمهورية مصر العربية في قطر

السيد كامل محمد الأباصيري
سكرتير أول
وزارة الخارجية
إدارة العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف

السيدة مروة مجيب عبد المنعم مسعد
سكرتيرة ثالثة
سفارة جمهورية مصر العربية في قطر

المملكة العربية السعودية

معالي السيد فهد بن سليمان التخيفي
رئيس الهيئة العامة للإحصاء

السيد عبد الباسط بن سالم صيرفي
وكيل رئيس الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة
شؤون البيئة والتنمية

السيد عبدالله بن علي المرواني
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط المساعد
للشؤون الاقتصادية

السيد سامي عبدالعزيز عبدالرحمن الزبن
مدير عام العلاقات التجارية العربية والإسلامية
وزارة التجارة والاستثمار

السيدة هديل بنت محمد السلطان
مديرة إدارة التنمية والبيئة
وزارة الخارجية

السيد عبدالله بن غازي العتيبي
وكالة الشؤون العمالية الدولية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيد صالح بن عبدالله الأحمري
أخصائي تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد مالك بن علي بن أحمد
باحث تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد هاني بن مسيعيد الحازمي
باحث تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد ماجد بن درويش الحارثي
باحث اقتصادي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

المملكة المغربية

سعادة السيد نبيل زنيبر
سفير
المملكة المغربية في قطر

السيدة حنان التوازني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

السيد عبد الرزاق دينار
نائب سفير
المملكة المغربية في قطر

السيد محمد تقره
مدير الاستراتيجيات والسياسات
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

معالي السيد محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد سمير عبد الرزاق أحمد
مدير عام التخطيط في محافظة عدن

جمهورية موريتانيا الإسلامية

معالي السيد المختار ولد أجاي
وزير الاقتصاد والمالية

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

سويسرا

سعادة السيد إتيان أندريه تيفوز
سفير
سويسرا في قطر

سعادة السيد مايكل غيربر
سفير
المبعوث الخاص لشؤون التنمية المستدامة العالمية
وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية

السيد نيكلاوس اغنبرغر
المستشار الإقليمي المعني بالتنمية والتعاون
والمساعدة الإنسانية
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
الإمارات العربية المتحدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد أحمد بوزيان
سفير
الجمهورية الجزائرية في لبنان

جمهورية النيجر

سعادة السيد حسن مبارك
سفير
جمهورية النيجر في قطر

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

السيد عمرو نور
مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
مقر الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيدة بليرتا أليكو
نائبة المدير الإقليمي للدول العربية

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيدة شوبهرا بهاتاشارجي
متخصصة تخطيط ومتابعة وتقييم
القدس

مكتب المبعوث الخاص لسوريا

السيد رمزي عزالدين رمزي
نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
لسوريا
سويسرا

السيد موريتز ماير-ايفرت
مساعد خاص لنائب المبعوث الخاص لسوريا
سويسرا

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

السيدة بانا كالوتي
مديرة إقليمية، الشرق الأوسط
الأردن

السيد محمد عثمان أكرم
مدير البرامج
المكتب الإقليمي، المركز التشغيلي
أربيل

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد خالد عبد الشافي
مدير المركز الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية
الأردن

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

السيد عبدالسلام سيد أحمد
ممثل إقليمي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد لؤي شبانة
مدير إقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية
نيويورك

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز

السيدة يمنى شكار
مديرة إقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السيد الطيب الأمين
مستشار التدخل الاستراتيجي
مصر

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

السيد طارق الشيخ
ممثل إقليمي
الأردن

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيدة جيوفانا تشيليه
ممثلة منظمة اليونيدو ومديرة المكتب الإقليمي
مصر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد نبيل جانجي
نائب الممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا
مصر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
(تابع)

السيد محمد بار
إحصائي إقليمي

السيد محمد مبارك

منظمة الصحة العالمية

السيدة ريانة بوحاقة
مديرة التركيز القطري والدعم
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط
مصر

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة كارولين بوب
مسؤولة الإرتباط والسياسة العامة الإقليمية
مصر

السيد حسن عبد المنعم مصطفى
المستشار الإقليمي الأول لشؤون الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
سويسرا

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

السيدة لونا أبو سويرح
مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية

واو- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
مصر

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

سعادة السيد محمد محمد الربيع
أمين عام
مصر

سعادة السيد بركات الفرا
رئيس مجلس الأمناء
مصر

السيد السيد عبدالفتاح
مدير المكتب الفني
مصر

السيد محمد عبدالله العطية
رئيس الاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية
قطر

مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة

السيد عبدالله الشبلي
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية
المملكة العربية السعودية

السيد جمال محمد الخميس
رئيس قسم التخطيط والاقتصاد المعرفي
إدارة التجارة والصناعة

مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيدة زينب حسن خليفة صالح
مساعدة باحث اجتماعي
إدارة الشؤون الاجتماعية
البحرين

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

السيد عياد جلول
المشرف على القطاع الخاص
المغرب

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

السيد عبدالرحيم حسن نقي
الأمين العام
المملكة العربية السعودية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

السيد محمد بن صالح
المنسق الإقليمي لمشروع نخيل التمر بدول مجلس التعاون الخليجي
عُمان

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

السيد علي رحال
خبير
الإمارات العربية المتحدة

المنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية

السيد يعقوب بن محمد بني هذيل
رئيس مجلس الإدارة
قطر

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيد شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد
لبنان

السيدة هدى طاهر كشتان
مديرة شؤون الغرف العربية والغرف المشتركة
لبنان

غرفة التجارة الدولية - قطر

السيدة تماضر آل ثاني
المسؤولة التنفيذية للعلاقات والاتصالات الدولية

غرفة التجارة الدولية - باريس

السيدة نيكول جراجنارد
المديرة الأولى لشؤون السياسة العامة

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

القطر الخيرية

السيد أيمن جردان
خبير مشروع

السيد محمد أدردور

المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

السيدة سارة غانم الكواري
أخصائية علاقات دولية

التعليم فوق الجميع

السيدة لينا الدرهم
أخصائية تربوية أقدم

عفيف الخيرية

السيد محمد عبدالله ناصر

مؤسسة راف

السيد عابد القحطاني
رئيس مجلس الأمناء
المدير العام

السيد علي بن يوسف الكواري
مدير إدارة الإعلام والاتصال
قطر

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

السيد علي حامد الملا
الأمين العام المساعد
قطاع المشروعات الصناعية
قطر

السيدة ليلى دياب إشرير
مستشارة التخطيط الاستراتيجي
مكتب الأمين العام
قطر

السيد محمد جاسم الأنصاري
مدير المعلومات الصناعية بالإنابة
معلومات الأسواق الصناعية
قطر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

السيد محسن محمد صالح
مدير عام
لبنان

الصندوق السعودي للتنمية

السيد فهد عبدالله البسام
المملكة العربية السعودية

السيد عبدالعزيز بن إبراهيم الجمعة
محاسب إدارة الخزينة
المملكة العربية السعودية

حاء- المؤسسات التعليمية

جامعة القاهرة

السيد مصطفى كامل
أستاذ في العلوم السياسية
مصر

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال والشروح	3	E/ESCWA/29/1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/29/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة	4	E/ESCWA/29/3
تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة:	5	E/ESCWA/29/4
تنفيذ إعلان تونس والقرارات الأخرى الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين	5 (أ)	E/ESCWA/29/4(Part I)
تقارير اللجنة التنفيذية عن اجتماعاتها	5 (ب)	E/ESCWA/29/4(Part II)
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	5 (ج)	E/ESCWA/29/4(Part III)
أداء البرنامج لفترة السنتين 2014-2015	5 (د)	E/ESCWA/29/4(Part IV)
التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	5 (ه)	E/ESCWA/29/4(Part V)
الوضع المالي للجنة	5 (و)	E/ESCWA/29/4(Part VI)
قضايا الإدارة العليا:	6	E/ESCWA/29/5
تقييم عمل اللجنة	6 (أ)	E/ESCWA/29/5(Part I)
التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017	6 (ب)	E/ESCWA/29/5(Part II)
مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019	7	E/ESCWA/29/6
نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016	8	E/ESCWA/29/7
العدالة للشعب الفلسطيني: خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي	9	E/ESCWA/29/8

العنوان	البند	الرمز
مسألة الفصل العنصري	9 (أ)	E/ESCWA/29/8(Part I)
أسس ومنطلقات احتساب الكلفة التراكمية للاحتلال	9 (ب)	E/ESCWA/29/8(Part II)
استراتيجية للإعلام والتواصل لمناصرة الشعب الفلسطيني	9 (ج)	E/ESCWA/29/8(Part III)
تفعيل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: من المفهوم والرؤية إلى السياسة والتطبيق	10	E/ESCWA/29/9
إدماج النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات العامة	11	E/ESCWA/29/10
تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية	13	E/ESCWA/29/11
تحديات تنفيذ على المستوى الوطني	13 (أ)	E/ESCWA/29/11/WP.1
تأثير النزاعات والاحتلال	13 (ب)	E/ESCWA/29/11/WP.2
وسائل وأدوات مقترحة لدعم الدول الأعضاء	13 (ج)	E/ESCWA/29/11/WP.3
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/29/INF.1
قائمة الوثائق		E/ESCWA/29/INF.2